نشأة دولة المانيا الديمقراطية (الشرقية) ١٩٤٩م- دراسة تأريخية

أ.م.د. عماد هادي عبد علي
كلية التربية للبنات/جامعة الكوفة
الباحثة سارة فاضل صالح

مقدمة:

كان عام ١٩٤٩ حداً فاصلاً ليس لألمانيا فحسب، بل لأوربا إذ تم في تلك السنة تقرير وتحديد مستقبل ألمانيا بعد الحرب العالمية، فقد تم وضع التطورات السياسية والعسكرية بين الدول الغربية والاتحاد السوفيتي موضع تطبيق ففي الثالث والعشرين من أيار ١٩٤٩، أي بعد أحد عشر يوماً من رفع الحصار عن برلين تأسست جمهورية ألمانيا الاتحادية في المناطق الغربية الثلاث، وقد انبثقت هذه الدولة نتيجة لحصار برلين الذي كان بحد ذاته مقياساً لتفوق الحلفاء الغربيين وخسارة السوفييت.

جاء رد فعل الاتحاد السوفيتي على الفعل الغربي بتأسيس جمهورية المانيا الغربية في الإعلان رسمياً عن تأسيس جمهورية ألمانيا الديمقراطية (الشرقية) في منطقة الاحتلال السوفيتية في الخامس من تشرين الأول عام ١٩٤٩ برئاسة اوتوغروتفول، ويبدو أنَّ انقسام العالم إلى معسكرين متصارعين بعد الحرب العالمية الثانية هو الذي أدى قيام دولتين ألمانيتين إحداهما ذات نظام سياسي ليبرالي في المناطق التي احتلتها الدول الغربية الثلاث وهي جمهورية ألمانيا الاتحادية والأخرى ذات نظام ماركسي في المنطقة التي احتلها الاتحاد السوفيتي وهي جمهورية ألمانيا الديمقراطية، فكان هذا دافعاً لدراسة الموضوع، أما الدافع الثاني فكان دراسة تطور النظام السياسي في ضوء التجربة التاريخية المريرة لألمانيا الشرقية التي ارتبطت اقتصادياً بمجموعة دول المعسكر السوفييت كما ارتبطت عسكرياً فيما بعد بحلف وارشو. اعتمد النظام السياسي في ألمانيا الديمقراطية الذي تشكل تحت وطأة الاحتلال السوفيتي والذي فرض نظاماً اشتراكياً يقوم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج والتخطيط المركزي الموجه للاقتصاد الوطني زيادة على سيطرة الحزب الاشتراكي الموحد، إلاّ أن النظام السياسي الألماني الديمقراطي تميز عن غيره من الأنظمة الشيوعية بوجود نوع من التعددية الحزبية التي سمحت للعديد من التيارات السياسية غير الماركسية بتنظيم نفسها من خلال قنوات قومية شرعية تحت اشراف ورقابة الحزب الاشتراكي الموحد. اعتمد البحث على مجموعة من المصادر التي تضمنت معلومات قيمة عن الموضوع كان من أبرزها كتاب المؤلف ارنولد جي هيدنهايمر Arnold J. Heidenheimer المعنون (الحكومات الألمانية The Governments of Germany) والذي تناول فيه المؤلف بشيء من التفصيل تشكيل حكومة ألمانيا الديمقراطية ودستورها الذي اعتمدت عليه ونظامها السياسي، وقد عدّ هذا الكتاب من الكتب الهامة لاعتماد مؤلفه على وثائق السياسة الخارجية البريطانية والفرنسية والسوفيتية فضلاً عن ما أصدرته الحكومات الألمانية الشرقية والغربية من اعلانات ووثائق خلال تلك المدة.

المبحث الأول: تقسيم ألمانيا إلى مناطق احتلال:

ترجع فكرة تقسيم ألمانيا إلى ٢٢ شهراً بعد بداية الحرب العالمية الثانية ولم تكن هذه الفكرة بداية البحث في تقسيم ألمانيا وإنما سبق ذلك تفكير في اقتطاع أجزاء من أراضيها لصالح بولندا، على أن التفكير الجدي في تقسيم ألمانيا واقتطاع أجزاء منها جاء بعد أن دخلت كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الحرب وأصبح الوضع يتطلب دراسة شاملة للوسائل التي تؤدي إلى إضعاف وتحطيم ألمانيا بعد أن ثبت من الحربين العالميتين الأولى والثانية أن الشعب الألماني يعود إلى استعادة قواه بسرعة لا يمكن توقعها[١].

بدأت أولى المباحثات حول مستقبل تقسيم ألمانيا وبشكل جدي في أثناء زيارة ونستون تشرشل (Winston Churchill)[٢] للرئيس الأمريكي فرانكلين ديلانو روزفلت (Franklin Delano Roosevelt)[٣]. في كانون الأول عام ١٩٤١، حيث كانت مسألة تقسيم ألمانيا بعد الحرب موضع النقاش الذي دار بينهما أثناء الاجتماع الذي عقد في واشنطن (Washington)، وعندما تحدث الاستاذ موسيلي Mossilli خبير وزارة الخارجية الأمريكية عن هذه المحادثات قال عنها: "كانت هناك بعض الأسس التي تساعد على الاعتقاد بأن تشرشل ربما اقترح فكرة إمكان تجزئة ألمانيا على روزفلت أثناء زيارته الأولى له في شهر كانون الأول عام ١٩٤١، ويشير موسيلي إلى أن وزارة الخارجية الأمريكية ظلت تدرس هذا الموضوع، وإن مشروعات تقسيم ألمانيا بعد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحرب إلى ثلاث ولايات أو خمس أو سبع مشروعات تم وضع أسسها فعلا وقامت الوزارة بدراسة تفاضل المشاكل السياسية والاقتصادية والبشرية التي يتضمنها هذا الموضوع)[٤].

ظهر مشروع تفصيلي لتقسيم ألمانيا في كانون الثاني عام ١٩٤٢، جاء نتيجة للأعمال المتواصلة التي قامت بها اللجنة الاستشارية التي شكلها روزفلت لدراسة موضوعات ما بعد الحرب، وقدعرف هذا المشروع بمشروع ويلز Weles نسبة إلى صومويل ويلز (Samuel Wales)[٥]. وكيل وزارة الخارجية الأمريكية، وكان هذا المشروع يستهدف خلق ثلاث ولايات مستقلة في ألمانيا هي:

أولا: ولاية جنوب ألمانيا: وتضم بافاريا، وروتيمبيرج، وبادن، وهيسين، وارمستاد، ومناطق الراين والسار.

ثانيا: ولاية شرق ألمانيا: وتضم بروسيا باستثناء شرق بالاتحاد السوفيتي) وميكلينبيرج، وسكسونيا.

ثالثا: ولاية غرب ألمانيا: وتضم هيسين العليا، وثورينجيا، وويستفاليا، وهانوفر، وأولدانبرج، وهامبورج[٦]. جرت مباحثات جدية وفعالة على أثر زيارة وزير الخارجية البريطاني انتوني إيدن إلى واشنطن في ١٢ آذار ١٩٤٣، إذ نوقشت مسألة الوضع العالمي بعد الحرب، واتفق الرئيس الأمريكي روزفلت مع إيدن، على ضرورة تقسيم الحلفاء لألمانيا بين الدول الكبرى الثلاث، وأن يتم ذلك بعد الاحتلال الكامل لألمانيا[٧]. أحال روزفلت المشكلة إلى صومويل ويلز وكيل وزارة الخارجية الأمريكية لبحثها ودراستها، ثم أحيلت المشكلة بدورها إلى اللجنة الاستشارية لمشكلات ما بعد الحرب، واعدت مشروعات التقسيم التي اشتملت على تحليل لطبيعة المشكلات السياسية والاقتصادية والديموغرافية المرتبطة بكل من هذه المشروعات، وقد شكك بعض أعضاء اللجنة الاستشارية في فعالية سياسة التقسيم كأداة لردع الاعتداءات الألمانية في المستقبل وقامت افتراضاتهم على أن التفكيك الإقليمي للدولة الألمانية كان لا بد وأن يدفع إلى الوجود ببعض المشكلات الاقتصادية الحادة، وأضافوا إن التجزئة الإقليمية والأزمات الاقتصادية سوف تجعل الألمان يعمدون إلى ضرب أطراف التحالف بعضها ببعض، مما سيزيد من احتمالات الخلاف والاحتكاك بين هؤلاء الحلفاء. وكان الإجراء البديل في تقدير هؤلاء الأعضاء في اللجنة الاستشارية هو العمل على تدعيم المؤسسات الديمقراطية في ألمانيا. والقضاء على تفوق النفوذ الاقتصادي الألماني في أوربا. ومن أبرز الأعضاء الذين دافعوا عن وجهة النظر هذه هاميلتون آرمسترونج (Hamilton Arsmtrong) وأيزيا بومان (Aesia Bowman) ولكن رأيهما لم يؤثر في اتجاهات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واضعي السياسية الأمريكية إزاء موضوع لتقسيم حيث أن سمنر ويلز كان من دعاة تقسيم ألمانيا إلى ثلاث دول[٨]. أثبتت المباحثات المبدئية التي جرت في مؤتمر موسكو (Moscow conference)[٩]. الذي عقد خلال المدة ما بين ١٩ تشرين الأول إلى ٣ تشرين الثاني ١٩٤٣ بين وزراء خارجية الدول الكبرى الثلاث حول مستقبل ألمانيا، على أساس المذكرة التي تقدم بها الوفد الأمريكي والتي دعت إلى (الاحتلال المشترك لألمانيا بواسطة الدول الثلاث، واتخاذ الترتيبات الفعالة نحو تصفية أداة الحرب الألمانية، والقضاء على النازية، بشرط أن يتم الاحتفاظ بوحدة ألمانيا الاقتصادية، وأن يشجع نمو المؤسسات الديمقراطية الحرة فيها وتقوم ألمانيا بدفع تعويضات عن الأضرار التخريبية التي الحقتها النازية بهذه الدول على شريطة أن لا تؤدي هذه التعويضات إلى استحالة استمرار وجود ألمانيا كوحدة اقتصادية متكاملة)[١٠]. أحيلت المذكرة الأمريكية حول مستقبل ألمانيا إلى اللجنة الاستشارية الأوربية (European Advisary commission) التي أنشأها مؤتمر موسكو لدراسة المشكلات الأوربية المتعلقة بإنهاء الحرب وعمل توصيات بشأنها ومقرها لندن حيث كانت مهمتها وضع المبادئ الأساسية التي تعامل ألمانيا على أساسها بعد الحرب[١١]. كما أثيرت مسألة تقسيم ألمانيا في مؤتمر طهران (Tehran conference)، الذي عقد خلال المدة ما بين ٢٨ تشرين الثاني و١ كانون الأول ١٩٤٣ بين قادة الدول الكبرى الثلاث، وخلال هذا المؤتمر آثار ستالين مسألة تقسيم ألمانيا، وقد أعاد للأذهان ((إن ألمانيا الموحدة يمكن أن تستعيد قوتها في مدى خمسة عشر إلى عشرين عاما))[١٢]، ومن جانبه وافق روزفلت على هذا الرأي، واقترح تقسيم ألمانيا إلى خمس ((دول مستقلة))، وهي دولة بروسيا (Prussia) بعد تصغير مساحتها، ودولة تضم هانوفر (Hanover) والشمال الغربي من ألمانيا ، ودولة تضم ساكسونيا Saxony ومنطقة لايبزج Leipzig ، ودولة تضم هس Hesse والمنطقة الواقعة جنوب الراين Rhine ، وأخيرا دولة تضم بافاريا (Bavaria) وبادن (Baden) ووتمبرج (Wuttemburg)، على أن توضع قناة كيل Kiel وميناء هامبورج Homburg وحوضا السار Saar والرور Ruhr تحت إشراف دولي للأمم المتحدة[١٣]. أما تشرشل، فكان يتصور تقسيم ألمانيا إلى ثلاث دول، هي بروسيا، وألمانيا الوسطى، وألمانيا الجنوبية وقد تقرر أن يعهد بدراسة هذين المشروعين إلى اللجنة الاستشارية الأوربية[١٤]. التقى روزفلت وتشرشل في ٢ كانون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأول ١٩٤٣ في القاهرة وقد تباحث الزعيمان في العديد من القضايا التي كان في مقدمتها القضية الألمانية. وكان روزفلت وتشرشل قد طرحا عدة مخططات حيال المناطق المحتملة للاحتلال في ألمانيا. إلا أن الجانبين أخفقا في التوصل إلى موقف متفق عليه بشأن مستقبل ألمانيا، أما اللجنة الاستشارية الأوربية ، فقد اجتمعت رسميا لأول مرة في ١٤ كانون الثاني ١٩٤٤، وفيها مثل بريطانيا وليم ستراينج (William Setraing) ومثل الاتحاد السوفيتي وفيدور ت. غوسيف (Fedor t. Gusev) ومثل الولايات المتحدة جون جي. وينانت (John G.Winant)[١٥]. وكان الوفد الأمريكي فيها أقل نشاطا من وفدي بريطانيا والاتحاد السوفيتي، نظراً لعدم وجود تعليمات دقيقة وكافية، كان يجب أن تهيئها (لجنة الأمن العامة) والمؤلفة من موظفين من وزارة الخارجية والبحرية والحربية. ولكن هؤلاء الموظفين أصروا على اعتبار قضايا الاحتلال ((عسكرية صرفة))[١٦].

أثيرت خلال اجتماعات اللجنة الاستشارية الأوربية مسألة مناطق الاحتلال في ألمانيا. فاقترحت بريطانيا في ١٥ كانون الثاني ١٩٤٤، أن يأخذ الاتحاد السوفيتي المناطق الشرقية مثل مكلبنورج (Mecklenburg) وبوميرانيا (Pomerania) وبراندنبورج (Brandenburg)والساكس انهالت، – (Sax Anhalt)، وتورنج (Thuringia)، والأراضي الواقعة إلى الشرق وتشكل نسبة (٤٠%) من البلاد و (٣٦%) من السكان و (٣٣%) من الموارد الاقتصادية وأن تحتل بريطانيا الشمال الغربي من ألمانيا، بما فيها برونزويك Brunswick، وهس . ناسو Nassau، ومنطقة الراين بما فيها منطقة الرور الصناعية الغنية. وأن تحتل الولايات المتحدة الجنوب، وتحديدا جميع الأراضي المتآخمة لفرنسا، بما فيها إقليم السار وبافاريا ووتمبرج وبادن ومنطقة غرب الراين، أما بالنسبة إلى برلين Berlin، فتكون عبارة عن جزيرة محتلة مشتركة بين الدول الكبرى الثلاث وسط منطقة الاحتلال السوفيتية[١٧].

عنى المشروع البريطاني وضع معظم المناطق الصناعية في ألمانيا داخل منطقة الاحتلال البريطانية، كما كانت منطقة الاحتلال الأمريكية تتاخم الحدود الفرنسية ودلالة ذلك أنه فيما لو اشتركت فرنسا كقوة احتلال رابعة في ألمانيا، كان من المتعين سلخ جزء من منطقة الاحتلال الأمريكية وإعطائها لها. وكان معنى ذلك أيضاً أن انسحاب الولايات المتحدة من منطقة احتلالها في أي وقت سوف يتيح لفرنسا الاستيلاء عليها دون أدنى صعوبة. وبالنظر إلى تلك الاعتبارات ، اعترضت السلطات العسكرية الأمريكية وكذلك الرئيس روزفلت على مشروعات التقسيم في

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

منطقتي الاحتلال البريطانية والأمريكية . ورأى روزفلت أن نقل قوات أمريكية من ألمانيا إلى الشرق الأقصى . إذا ما دعت الضرورات إلى ذلك . كان يقتضي سيطرة الولايات المتحدة على الأجزاء الشمالية الغربية من ألمانيا، على حين تعطى الأجزاء الجنوبية الغربية لبريطانيا مما يساعدها على الإفادة من تسهيلات خطوط المواصلات والنقل الفرنسية[١٨]. أقلق المشروع البريطاني الرئيس الأمريكي روزفلت الذي كان يرى في أبعاد الولايات المتحدة عن الروهر Ruhr[١٩]، واعتماد الجيوش الأمريكية على الخطوط الحديدية والطرق الفرنسية وحدها من أجل مواصلاتها، ولذا اقترح إجراء بعض التعديلات على المناطق البريطانية والأمريكية للموافقة على المشروع البريطاني. وكذا لم تتمكن اللجنة الاستشارية الأوربية من اتخاذ قرارات إيجابية في هذا الموضوع. والمشروع الوحيد الذي تبنته اللجنة في ٢٥ تموز هو تسليم ألمانيا دون قيد أو شرط[٢٠]. قرر الرئيس الامريكي روزفلت قبول منطقة الجنوب منطقة احتلال أمريكية في منتصف أيلول في مؤتمر كيوبك (Qupec, conference). مع إجراء تعديلين على مناطق الاحتلال وهي:

التعديل الاول: يقضي بنقل ((السار)) وبالاتينا Palatinate . الواقعتين على ضفة الراين اليسرى على أطراف فرنسا. إلى المنطقة البريطانية، وأن تؤلف هس . كاسل (Hesse – Cassel) وهس . ناساو (Hesse – Nassaw) قسما من المنطقة الأمريكية.

التعديل الثاني: يقتضي بأن يكون للجيوش الأمريكية منفذ على موانئ شمال غرب ألمانيا في المنطقة البريطانية[٢١]. قبلت فرنسا المحررة حديثا[٢٢] في ١١ تشرين الأول عام ١٩٤٤ عضوا رابعا في اللجنة الاستشارية الأوربية حيث أعلن تشرشل قبول فرنسا عضوا دائما في هذه اللجنة، وشاركت في أعمالها في ٢٧ تشرين الثاني عام ١٩٤٤، وقبل بضعة أيام من ذلك التاريخ وتحديدا في ١٤ تشرين الثاني عام ١٩٤٤، وقع الاتفاق على مناطق الاحتلال الثلاث، وقد أقرت اللجنة الاستشارية الأوربية آلية الإشراف على إدارة الأراضي الألمانية إذا تتولى إدارتها سلطة حاكمة من بين الدول المتحالفة، وتتألف من القادة الكبار للقوات المسلحة لهذه الدول، وتمارس كافة الأعمال والواجبات المنوطة بها، وتتمتع بكافة الصلاحيات والسلطات المطلقة، كلاً ضمن منطقة احتلاله، على أن تشترك في المسائل التي تؤثر على ألمانيا عامة[٢٣]. أخذت فرنسا تطالب باحتلال منطقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من ألمانيا على قدم المساواة مع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتي، وقد تبنت بريطانيا موقف فرنسا، وأدرجه مؤتمر يالطا (Yalta conference)[٢٤]. المنعقد خلال المدة ما بين ٤. ١١ شباط ١٩٤٥ وبحضور رؤساء الحكومات الثلاث، فرانكلين روزفلت عن الولايات المتحدة[٢٥]. وتشرشل عن بريطانيا وستالين عن الاتحاد السوفيتي، في جدول أعماله من دون أن تدعو فرنسا إلى حضوره، وقد أكد محضر المؤتمر على أنه ((إذا ما رغبت فرنسا ذلك، فإنها ستدعى من قبل الدول الثلاث، لاحتلال منطقة، وللمشاركة، كعضو رابع، في لجنة الإشراف، إما تحديد المنطقة الفرنسية، فستقرره الحكومات الأربع المعنية، بواسطة ممثليها في اللجنة الاستشارية الأوربية. أما لجنة الإشراف المركزية المؤلفة من القادة الكبار في المناطق الأربع الحليفة، فيكون مقرها برلين))[٢٦]. اقترح تشرشل في مؤتمر يالطا منح فرنسا منطقة احتلال رابعة إلا أن ستالين وقف ضد هذا الرأي ، ووافقه روزفلت على أساس أن جهد فرنسا في الحرب لا يبرر منحها هذا الامتياز، ولكن تشرشل ألح بقوة لأنه لم يتصور . حسب رأيه . وجود استقرار في أوربا بدون أن تكون فرنسا دولة قوية ذات نفوذ، وقد وافق ستالين وروزفلت شرط ألا تمنح فرنسا مقعدا في المجلس الأعلى، واشترط ستالين في هذه الحالة أن تؤخذ المنطقة الفرنسية من المنطقتين الأمريكية والبريطانية[٢٧]. وبعد أن رفض ستالين أن يتنازل عن أي قسم من المنطقة التي خص بها الاتحاد السوفيتي تم الاتفاق على أن تأخذ فرنسا حصتها من المنطقتين البريطانية والأمريكية. فأخذت من بريطانيا السار وبالاتينات وقسما من رينانيا الجنوبية (Southern Renania) وأخذت من المنطقة الأمريكية قسما من بادن (Baden) وفرتمبورج (Frtamburg) وطريق آولم . شتوتغارت (Ulim Stuttgart) وبقيت كارلسوة (Karlsruhe) ضمن المنطقة الأمريكية. مقابل تعهد فرنسا بالسماح للقوات الأمريكية بالمرور عبر منطقة احتلالها، أما المنطقة الفرنسية في برلين، فقد رفض السوفييت رفضاً باتاً التنازل عن أي قسم من منطقتها، لذا اقتطعت المنطقة الفرنسية من القطاعات البريطانية والأمريكية فقط[٢٨]. بقيت النقطة الاساسية التي تتعلق بالاتفاق بين هذه الدول حول المدخل إلى مدينة برلين. وفي هذا الشأن لم يمكن التوصل إلى اتفاق محدد حول دخول الحلفاء الغربيين إلى برلين، وكان السبب في ذلك يرجع إلى وينانت Winant المندوب الأمريكي في اللجنة الاستشارية الأوربية الذي رفض الإصرار على عمل ترتيبات تفصيلية حول هذا الموضوع، حتى لا يفسر على أنه من قبيل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التشكك في حسن نوايا السوفييت. كذلك لم تبد السلطات العسكرية الأمريكية اهتماما كبيرا بموضوع دخول الحلفاء إلى برلين . دون قيود . من خلال منطقة الاحتلال السوفيتية. وكل ما اهتمت به هذه السلطات هو العمل على إيجاد خطوط اتصال مفتوحة مع المنطقتين الإنجليزية والفرنسية. وترك أمر الاتفاق على الدخول إلى برلين إلى المفاوضات التي ستجري مستقبلا بين قادة مناطق الاحتلال الأربعة[٢٩]. حددت الدول الكبرى الثلاث في مؤتمر يالطا مناطق الاحتلال في ألمانيا، إلا أن بريطانيا لم تشعر بالاطمئنان الحقيقي حيال الاتحاد السوفيتي ففي ٣١ نيسان اقترح تشرشل على الرئيس الأمريكي هاري ترومان . الرئيس الجديد بعد أن توفي روزفلت في ١٢ نيسان ١٩٤٥ أن تتقدم القوات البريطانية الأمريكية إلى أبعد ما يمكن خلال المنطقة التي خص بها الاتحاد السوفيتي، بهدف ممارسة نوع من الضغوط على السوفييت لإيضاح موقفهم حيال ألمانيا ، على أن لا يتم الجلاء عن المناطق التي تحتل إلا عند الحصول على ضمانات من السوفييت بشأن مستقبل منطقتهم السياسي والاقتصادي . إلا أن الرئيس ترومان رفض هذا الاقتراح لأنه يقضي على الثقة المتبادلة بين الحلفاء[٣٠]. ويبدو أن قضية احتلال ألمانيا وتقسيمها أخذت تشكل تفكير القادة العسكريين من الحلفاء عموما، وأصبحت العاصمة برلين على وجه الخصوص الهدف الأساس، إذ أخذت قوات الحلفاء تتسابق فيما بينها في سبيل الوصول إليها. وكان السوفييت هم السباقين في ذلك، ففي ٢ أيار سقطت برلين بيد القوات السوفيتية[٣١]، واستسلمت المانيا في يوم ٨ أيار ١٩٤٥ وبذا اكمل احتلال برلين نهائيا[٣٢]. رسمت خطوط الجهاز الذي يحكم ألمانيا في ٥ حزيران١٩٤٥، بحيث تقسم ألمانيا إلى أربع مناطق احتلال تبعا للوجود العسكري في كل منطقة[٣٣]، إذ نشر في ٦ حزيران ١٩٤٥ عرض موجز للاتفاقيات التي سبق أن عقدتها الدول الحليفة بصدد مناطق الاحتلال وبصدد آلية الرقابة في ألمانيا، وقد أشير إلى أن ألمانيا في حدود عام ١٩٣٧ تنقسم إلى أربع مناطق احتلال:

١- شرقية مساحتها ١٠٨,٢ ألف كيلومتر مربع، وعدد سكانها ١٨,٦ مليون نسمة في عهده الاتحاد السوفيتي.

٢- شمالية غربية مساحتها ٩٧,٧ ألف كيلومتر مربع وعدد سكانها ٢٣,٣ مليون نسمة في عهدة بريطانيا.

٣- جنوبية غربية مساحتها١٠٧,١ ألف كيلومتر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مربع عدد سكانها ١٧,٣ مليون نسمة في عهدة الولايات المتحدة الأمريكية.

٤- غربية مساحتها ٤٢,٧ ألف كيلومتر مربع، عدد سكانها ٥,٩ ملايين نسمة في عهدة فرنسا[٣٤].

أما برلين العاصمة، فقد اتفق الحلفاء على تقسيمها الى أربع مناطق احتلال[٣٥]، إذ صدر بموجب قرار اللجنة الاستشارية الاوروبية بصدد مناطق الاحتلال في المانيا وبصدد ادارة برلين الكبرى[٣٦]، وكذلك بموجب الاتفاقية بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا بصدد آلية الرقابة في برلين، اعتبرت برلين، بوصفها عاصمة المانيا ومقر الهيئات العليا للإدارة العسكرية الحليفية (مجلس الرقابة) منطقة خاصة متميزة ضمن حدود منطقة الاحتلال السوفيتية وأخضعت للاحتلال المشترك من قبل قوات الدول الكبرى الأربع، وبموجب اتفاقية بين الحلفاء، قسمت برلين الكبرى إلى أربع قطاعات:

١- سوفيتي ٨ دوائر زهاء ٤٠٣ كيلومتر مربع.

٢- أمريكي ٦ دوائر و٢١٠ ألف كيلومتر مربع.

٣- بريطاني ٤ دوائر ١٦٥ ألف كيلومتر مربع.

٤- فرنسي، دائرتين ١٠٤ كيلومتر مربع[٣٧].

تعامل المنتصرون مع المهزومين معاملة اتسمت بما يلي:

١- تجنب إقامة علاقات على أساس من الوفاق والتآخي والاختلاط بين الحلفاء والألمان خارج نطاق العمل.

٢- حرم على الألمان ممارسة أي نشاط سياسي.

٣- التزمت حكومات الحلفاء بصلاحياتها في تعيين الولاة والمحافظين ورؤساء المناطق الإدارية ورجال الشرطة على مستوى البلديات.

٤- استحدثت وحدات إدارية أكبر هي المقاطعات الألمانية حيث سمح للألمان بالمشاركة في أحداثها وتسييرها، إذ كان لتقسيم البلاد إلى مناطق احتلال أثر كبير على رسم حدود المقاطعات التي أحدثت بين ١٩٤٥ و ١٩٤٧ في كل المناطق التي شملها الاحتلال[٣٨].

قسمت المانيا إلى أربع مناطق احتلال شملت:

أولاً: منطقة الاحتلال السوفيتية: ضمت منطقة الاحتلال السوفيتية المقاطعات لخمس براند نبورغ، مكلنبورغ . فوربومارن، سكسونيا . انهالت، وتورينجيا، واختفى من الوجود كيان بروسيا، التي سبق لها أن لعبت دورا خطيرا في التاريخ الألماني الحديث: فقد أقدم المنتصرون في ما بعد بموجب القانون رقم ٤٦ الصادر عن مجلس السيطرة التابع للحلفاء بتاريخ الخامس والعشرين من شهر شباط لعام ١٩٤٧ على تصفية دولة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بروسيا من أساسها، ولم يسمح لألمانيا ما بعد الحرب بأي حال من الأحوال أن تصبح بروسية الطابع. وكان على مواطن الدولة الألمانية أن يحذف من جدول فضائله إلى الأبد ما اتصفت به الشخصية البروسية من روح التنظيم والتمسك بالنظام والنزعة العسكرية وإطاعة أولي الأمر وجدية العمل الوظيفي والولاء لعلية القوم، وألتي أسفرت عن عواقب وخيمة وتبعات مدمرة[٣٩].

ثانياً: منطقة الاحتلال البريطانية: أما منطقة الاحتلال البريطانية شكلت على بقايا تصفية الدولة البروسية أربع مقاطعات: هامبورغ، شليزفيغ، هولشتاين، سكسونيا السفلى ونورد راين . وستفاليا[٤٠] .

ثالثاً: منطقة الاحتلال الأمريكية: وضمت منطقة الاحتلال الأمريكية مقاطعات هيسيا الكبرى، بافاريا، فورتمبرغ، بادن ثم المدينة الهنزاتية بريمن كمقاطعة محاطة بأرض أجنبية[٤١].

رابعاً: منطقة الاحتلال الفرنسية: أما الفرنسيون فقد سيطروا أخيرا على مقاطعتي راينلاند . بغالتس وفورتمبرغ . هوهنتسولارن، هذه الأخيرة ادمجت في عام ١٩٥٢بمقاطعة بادن . فورتمبرغ شأنها في ذلك شأن بادن المحتلة من قبل فرنسا، وفورتمبرغ . بادن المحتلة من قبل الولايات المتحدة[٤٢]. ويبدو أن تقسيم المانيا إلى شرقية وغربية كان أساساً فاعلاً في إنشاء دولة ألمانية شرقية في منطقة الاحتلال السوفيتية ودولة المانية غربية في منطقة الاحتلال الغربية.

المبحث الثاني: قيام دولة ألمانيا الشرقية وعلى رأسها الحزب الاشتراكي الألماني:

سمحت الحكومة العسكرية السوفيتية في منطقة احتلالها من ألمانيا (الشرقية)[٤٣] للألمان القاطنين فيها بقيادة الحزب ((الاشتراكي الموحد)) في صيف ١٩٤٥، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية واحتلال ألمانيا، بتأسيس عدد من الإدارات العامة المركزية التي تشبه الوزارات، دعيت بالإدارات المركزية الألمانية Deutsche zentralver waltungen لغرض القيام بإدارة مختلف الشؤون الإقليمية في المنطقة ، وأعقب ذلك تأسيس اللجنة الاقتصادية الألمانية الدائمة ((Standing , Deutsche wirtschafts kommission))، في عام ١٩٤٧، لكي تنظم الحياة الاقتصادية لمنطقة الاحتلال السوفيتية[٤٤]، وكانت هذه اللجنة مشكلّة من خمسة وعشرين عضواً، ثلثاهم يختصون بالميادين الاقتصادية المختلفة، تعينهم الإدارة العسكرية السوفيتية، في حين يمثل الثلث الباقي من أعضائها اتحادات نقابات العمال والفلاحين، كانت وظيفة هذه اللجنة استيعاب عمل السلطات الإدارية المركزية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادية والحلول محلها تماماً، بينما ظلت بعض الهيئات الأخرى التي تختص بالشؤون الأخرى مثل التعليم والداخلية والعدل، منفصلة عن السلطات المركزية، وبالرغم من أن اللجنة الاقتصادية شكلت لتكون هيئة تنفيذية في الأصل، فقد أعطيت سلطات تشريعية واسعة، حيث كانت هذه الترتيبات في ألمانيا الشرقية على عكس النظام الفيدرالي الذي تطور في ألمانيا الغربية، ذات طبيعة مركزية للغاية، ولكنها استخدمت الإدارة الثنائية كأساس للتطورات الحكومية التي تلتها[٤٥]. كان رد الاتحاد السوفيتي على تأسيس الجمهورية الاتحادية قد تم الاعداد له بعناية فائقة إذ تعمد ستالين ترك الوضع السياسي في المنطقة المحتلة من قبل السوفييت معلقاً حتى نهاية ١٩٤٨، على أمل أن يتمكن من مد نفوذه ليشمل ألمانيا بكاملها مع توجيه الاتهام إلى القوى الغربية وتحميلها مسؤولية تقسيم ألمانيا، في حين كان حزب الوحدة الاشتراكي يسعى إلى تكريس الدولة في منطقة نفوذه وذلك بحكم ثقتهم بأن تحقيق النظام الديمقراطي الجديد الشيوعي لا يمكن أن يتم إلا في حماية الجيش الأحمر[٤٦] ، وفي نفس الوقت الذي أنشئت فيه حكومة ألمانيا الغربية سنة ١٩٤٩، وربما كإجراء مضاد قررت الإدارة السوفيتية العسكرية والزعماء الألمان في منطقة الاحتلال السوفيتي إنشاء دولة جديدة ذات سيادة أطلق عليها اسم جمهورية ألمانيا الديمقراطية (Deutsche Demokratische Republik DDR) عاصمتها في برلين الشرقية، وتضم . جغرافياً . ألمانيا الوسطى، أو (Mitlelde Utschhland) كما يشير إليها الألمان التي تشمل أراضي الولايات (Lander) الآتية : براند نبورج، ومكلنبورج، وسكسونيا الوسطى، وسكسونيا، وتورينجيا[٤٧]، ولم يكن أمام الشيوعيين في ألمانيا الشرقية الذين تستروا خلف حزب الوحدة الاشتراكي الألماني أي فرصة للوصول إلى السلطة من خلال انتخابات حرة لم يسمح السوفييت بإجرائها لأنهم كانوا على ثقة أن حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي كان سيحصل على أكثر من ٥٠ بالمائة من الأصوات في منطقة الاحتلال السوفيتي لذلك لم يسمحوا بإجرائها، إذ استطاع الديمقراطيون المسيحيون والأحرار أن يسجلوا نجاحاً في وجه حزب الوحدة الاشتراكي الألماني أول الأمر في منطقة الاحتلال السوفيتي، إذ لم يتمكن هذا الحزب من الحصول على أكثر من ٥٧% و٤٧% على التوالي في الانتخابات البلدية والنيابية عام ١٩٤٦ رغم الدعم الكبير الذي لقيه من قبل الإدارة العسكرية السوفيتية التي عملت على اعتقال العديد من أنصار الحزبين المعارضين، علماً أن حزب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوحدة الاشتراكي مُني بهزيمة نكراء في انتخابات برلين الكبرى بعدم حصوله على ٢٠% من الأصوات، بالإضافة إلى ما كان يعانيه من قبل اتباع الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي نزعت الشرعية عنه من خلال مقاومتهم للشيوعية[٤٨]، وللحد من نفوذ الحزبين الديمقراطي المسيحي والأحرار وجهت رئاسة حزب الوحدة الاشتراكي الألماني في السادس والعشرين من شهر تشرين الثاني ١٩٤٧ الدعوة إلى جميع الأحزاب السياسية في مناطق الاحتلال الأربع من ألمانيا لعقد مؤتمر (شعبي ألماني) في برلين للنظر في مسألة إعادة الوحدة الدستورية إلى عموم ألمانيا وتحضير دستور لها ، حيث أرادت له أن يكون اجتماعاً لكل أحزاب ألمانيا بأكملها[٤٩]. رفضت الأحزاب الألمانية الديمقراطية في مناطق الاحتلال الغربية تلبية هذه الدعوة التي يتزعمها الشيوعيون[٥٠]. وبالرغم من أن المندوبين الذين حضروا المؤتمر وعددهم (٢٢١٥) عضواً كانوا يضمون عدداً من غير الشيوعيين[٥١]. فقد تمكن حزب الوحدة الاشتراكي الألماني والأحزاب الموالية له المجازة في منطقة الاحتلال السوفيتية وكذلك المنظمات والتشكيلات التابعة والمتفرعة من ذلك الحزب كاتحاد النقابات الألمانية الحرة والشبيبة الألمانية الحرة، ورابطة المرأة الديمقراطية وأمثالها عقد ما يسمى بالمؤتمر (الشعبي الألماني) Der Deutsche volkskongress جلساته في يومي ٦ و ٧ من شهر كانون الأول ١٩٤٧[٥٢] ، إذ دعا إلى إنشاء حكومة مركزية لألمانيا كلها، ومعاهدة صلح مبكرة، وانسحاب قوات الاحتلال من الأراضي الألمانية، وانتخاب هيئة خاصة من بينهم أطلقوا عليها اسم (المجلس الشعبي الألماني) (Der Deutsche Volksrat) وتكليفها بمهمة تحضير الدستور، لكن المؤتمر أخفق في استمالة قادة وزعماء ألمانيا الغربية، أما في المنطقة السوفيتية فقد لقى (مؤتمر الشعب) بفضل توجيهات قادة حزب الوحدة الاشتراكي الألماني دعاية واسعة ، وأشاد به مؤيدوه واعتبروه هيئة نيابية تعبر عن رأي الشعب، وفي آذار ١٩٤٨ انتخب المؤتمر في اجتماعه الثاني (مجلس الشعب الألماني) (Volksrat) الذي ضم أربعمائة عضو، وكان يتمتع إلى جانب الصفة الاستشارية ببعض الاختصاصات الإدارية. ووضع المجلس الشعبي بعض أعضائه في لجنة أنشئت لتعاون في اعداد مشروع لدستور قومي[٥٣]. وافق رئيس حزب الوحدة الاشتراكي الألماني على مشروع مبدئي للدستور أعدته لجنة الحزب الدستورية، ونوقش المشروع في الصحف الشيوعية، وفي الإذاعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي الأحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية، وخلال هذه المناقشات انبعثت عدة تعديلات عليه من الجمهور، وشكلت تلك التعديلات نواة المناقشات التي قامت بها اللجنة الدستورية للمجلس الشعبي، وعلى أثر موافقة المجلس الشعبي في دورته الرابعة المنعقدة يوم ٣ آب ١٩٤٨ على توصيات اللجنة أعد مشروع رسمي للدستور، وطرح للمناقشة الشعبية في تشرين الأول من عام ١٩٤٨، إذ نوقش المشروع في شتى أنحاء ألمانيا الشرقية، وأعلنت السلطات الألمانية الشرقية إن هذه التجربة تجربة تاريخية اشترك فيها الشعب بالفعل في تكوين الإدارة الدستورية التي ستتولى الحكم في المستقبل بدرجة لم يسبق لها نظير[٥٤]، وقالت أن أكثر من تسعة آلاف اجتماع عقدت لمناقشة الدستور، وأنه عندما عرض النص على المجلس الشعبي الذي زعم في الجلسة التي عقدها بتاريخ ٢٢ من شهر تشرين الأول ١٩٤٨، بأنه الهيئة الشرعية الوحيدة التي تمثل الشعب الألماني بأسرها، وقبلت على هذا الأساس مشروع الدستور الذي كان قد قدمه الحزب الاشتراكي الموحد الألماني إلى المجلس في يوم ١٩ آذار ١٩٤٩، وافق المجلس الشعبي على المسودة الأخيرة للمشروع بالإجماع، ومن ثم أرسل إلى مؤتمر الشعب للتصديق عليه[٥٥]. ويبدو مما تقدم أن الاتحاد السوفيتي كان مهيئاً للسيطرة على المانيا كلها بعد الضغط على الحلفاء لتخليهم عن المانيا، إلاّ أن فشله في تحييد الحلفاء وسيطر على المانيا كلها، دفعه للإعداد لتأسيس دولة المانيا الديمقراطية في الجزء الخاضع للاحتلال السوفيتي.

المبحث الثالث: دستور جمهورية ألمانيا الشرقية:

حرصت ألمانيا الشرقية عند إقرار الدستور نهائياً ، أو ما يسميه الألمان بـ ((verfassuag))، على أن يتم ذلك في إطار ديمقراطي، فأجريت في ١٥ و ١٦ أيار ١٩٤٩ انتخابات عامة سرية ومباشرة لاختيار أعضاء جدد لمؤتمر الشعب في القطاع السوفيتي من ألمانيا ، وتم الانتخاب على طريقة القوائم ، وكان على الناخبين اختيار قائمة واحدة من المرشحين طبقاً لنسبة محددة للأحزاب السياسية الأمر الذي أعطى حزب الوحدة الاشتراكي نصيباً أكبر من المرشحين في كل قائمة[٥٦]، كانت نتائج المؤتمر أن حصل على (٩٥%) من الأصوات صوتوا على حركة المؤتمر الشعبي الداعية إلى تأكيد الوحدة الديمقراطية لألمانيا، ووضع معاهدة سلام مبكرة وأصروا على تنفيذ مقررات مؤتمر بوتسدام متماشياً مع آمال ألمانيا الديمقراطية التي أبعدت أصحاب رؤوس الأموال والعسكريين[٥٧]. سيطر الشيوعيون وأنصارهم على الانتخابات، ولم يذكر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتراع شيئاً عن القانون الدستوري بالرغم من أن أول مهمة كانت تنتظر المؤتمر الجديد (البرلمان) هي التصديق على الدستور[٥٨] ، وبعد انقضاء أسبوعين على الانتخابات اجتمع مؤتمر الشعب في دورته الثالثة في ٣٠ أيار ١٩٤٩ ، وسارع بالتصديق على الدستور، وقرر الاجتماع تعيين أربعمائة نائب لتكوين مجلس شعبي جديد (volksrat) سمي بـ (مجلس الشعب الألماني) ينتخب من بين الحضور ويضم هذا المجلس (٩٠) ممثل من حزب الوحدة الاشتراكي و(٤٥) ممثل من حزب الوحدة الديمقراطي المسيحي و(٤٥) ممثل من الحزب الليبرالي الديمقراطي و(١٥) ممثل من الحزب الوطني الديمقراطي و(١٥) ممثل من حزب الفلاحين الديمقراطي الألماني و(٣٠) ممثل من اتحاد التجارة الحر الالماني و(١٠) ممثلين من رابطة ضحايا النظام النازي و(١٠) ممثلين من الشباب الالماني الحر و(٥) ممثلين من المدنيين التقدميين و(١٠) ممثلين من جامعة الثقافة و(١٠) ممثلين من اتحاد النساء الديمقراطي و(٥) ممثلين من الحزب الديمقراطي الاشتراكي الالماني برلين ، اضافة إلى (٣٥) عضواً مستقل لا يمثل أي من الأحزاب والنقابات المذكورة آنفاً، وهذه النسب تماشت مع انتخابات الأحزاب الكبرى المتسلطة التي اجريت في خريف ١٩٤٦ على أن يمثل سبعون منهم ألمانيا الغربية[٥٩]، القيت على عاتق المجلس قيادة الكفاح ضد تهديد تقسيم ألمانيا، وحماية معاهدة السلام، والعمل على تطوير العمل ضد الفاشية الألمانية، إذ قررت رئاسة مجلس الشعب الألماني وكتلة الأحزاب الديمقراطية المناهضة للفاشية في الخامس من شهر تشرين الأول عام ١٩٤٩ ما يلي ((من أجل الحفاظ على المصالح الوطنية للشعب الالماني فإن مجلس الشعب الألماني المنتخب في المؤتمر الشعبي الألماني في الثلاثين من أيار عام ١٩٤٩ يدعو إلى المحافظة على الدستور الخاص بالجمهورية الديمقراطية الألمانية وتأسيس حكومة ديمقراطية المانية [٦٠]، ثم عرض المشروع على الحكومة العسكرية لمنطقة الاحتلال السوفيتية لاستحصال موافقتها عليه فوافقت هذه عليه في خريف نفس العام وعندئذ أعلن الدستور في ٧ تشرين الأول ١٩٤٩[٦١]. أطلق على منطقة الاحتلال السوفيتية اسم (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (Deutsche Demokratische Republik) [٦٢] إذ شكلت جمهورية ألمانيا الديمقراطية مع الجزء الشرقي من برلين مساحة ١٠٨٢٩٠ كيلو متراً مربعاً، وعدد سكانها ١٨ مليون نسمة، تبلغ نسبتهم ٢٢% من مجموع سكان الرايخ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الألماني[٦٣]، وعلى أثر هذه الأحداث غير السوفييت اسم حكومتهم العسكرية إلى لجنة الإشراف السوفيتية، وقد تحول المجلس الشعبي بعد إعلان الدستور إلى مجلس النواب . إذ أعلن المجلس الشعبي نفسه رسمياً- دون الدخول في انتخابات أخرى- أنه ((مجلس النواب الشعبي المؤقت)) ((volkskammer)) الذي ذكره الدستور ليصبح المجلس البرلماني المنتخب للحكومة المركزية الجديدة، وفي نفس اليوم أصدر المجلس باعتباره مجلس النواب الشعبي المؤقت ((الدستور)) ووافق عليه بأغلبية الأصوات، وأطلق عليه اسم قانون دستور جمهورية ألمانيا الديمقراطية، حيث كان هذا القانون يتكون من مادتين اثنتين، ويعتبر أن الجمهورية الديمقراطية تمثل ألمانيا كلها[٦٤]. عقدت الهيئات التشريعية في الولايات (Landtage) جلسات خاصة بعد ذلك بثلاثة أيام لاختيار ممثلين للمجلس التشريعي الثاني (Lander Kammer) أي مجلس الولايات وفي ١١ تشرين الأول ١٩٤٩ قام المجلسان البرلمانيان في اجتماع مشترك مع المجالس النيابية للأقاليم الواقعة في منطقة الاحتلال السوفيتية الأربعة بانتخاب رئيس الحزب الاشتراكي الموحد فلهلم بيك رئيساً للجمهورية وانتخب الجميع كذلك بموجب المادة ٩٢ من الدستور أول حكومة مؤقتة للبلاد[٦٥].

ولاشك أن دستور جمهورية ألمانيا الديمقراطية يشبه في جوهره الدستور السوفيتي غير أنه عدل بحيث يناسب ألمانيا الشرقية، ولعل أهم وجه من أوجه بنائه الذي نقل عن النمط السوفيتي الرفض الكاملة لمبدأ فصل السلطات، فالعناصر الأساسية للحكومة، وهي البرلمان والجهاز التنفيذي والجهاز القضائي ليست مستقلة أو منفصلة بحال من الأحوال، بل إن النظام يعد نموذجاً للحكومة الجماعية الذي يعطي كل حق الرقابة الكامل للبرلمان، ومن الناحية النظرية فإن الفرع التنفيذي خاضع للتوجيهات، إذ يمكن إقالة مجلس الوزراء عن طريق العمل البرلماني، غير أننا في الواقع نجد أن البرلمان والجهاز التنفيذي تسيطر عليهما نخبة من صفوة السياسيين يشكلون كبار المسؤولين التنفيذيين الذين يسيطرون بحكم أوضاعهم كزعماء الحزب في المجلس التشريعي الشعبي على البرلمان، وليس هناك بند في الدستور يسمح بالمراجعة القضائية[٦٦]. احتوى دستور جمهورية ألمانيا الديمقراطية وثيقة طويلة تحتوي على مقدمة و١٤٤ مادة، موزعة على ثلاث أقسام رئيسية هي:

١ . أسس سلطات بالجمهورية.

٢ . مضمون سلطات الجمهورية وحدودها.

٣ . بناء سلطات الجمهورية.

وضع دستور جمهورية المانيا الديمقراطية نصب

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

عينيه دستور الاتحاد السوفيتي الصادر في عام ١٩٣٦ والمعدل في عامي ١٩٤٤- ١٩٤٧ والمعروف بدستور ستالين واتخذه مثلاً أعلى وأساساً لكثير من قواعده وأحكامه التي تتعلق بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية، أما أحكام الدستور الأخرى لاسيما التي تحتوي على الحقوق الأساسية للمواطنين فهي تشابه ظاهرياً فقط أحكام دستور جمهورية (فايمار).

يختلف دستور جمهورية ألمانيا الديمقراطية عن القانون الأساسي في ألمانيا الغربية في أنه يمكن تعديل نصوصه بسهولة عن طريق تشريعات يصدرها مجلس الشعب (النواب) (volkskammer) بمجرد تأييد ثلثي أصوات النواب الحاضرين، كما يمكن إقرار أي تعديل دستوري عن طريق التشريع العادي مع مراعاة تأكيده عن طريق استفتاء شعبي يحصل فيه على أغلبية بسيطة من الأصوات. ولا يتحتم أن تصدق الولايات على كل القوانين التي يعدل الدستور بموجبها، أو أن تعرض في استفتاء عام ولما كان النظام الحزبي المتبع في ألمانيا الشرقية هو نظام الكتل، فإن تعديل الدستور عن طريق التشريع لا يشكل أي مشكلة خطيرة بالنسبة لمن هم في مركز السلطة. كما أن كثيراً من نصوص الدستور ذات طبيعة عامة تسهل على التشريع العادي أن يقرر وسيلة أو أسلوب تنفيذه، ونتيجة لذلك أمكن ادخال كثير من التعديلات على النظام الأساسي للدستور حتى يلائم خطط القادة السياسيين وبرامجهم[٦٧]. ويبدو أن أهم ما يلفت النظر في روح ومادة هذا الدستور هو رفضه في القسم الأول منه للديمقراطية الغربية (التقليدية) التي تعتبر في البلدان الشيوعية ديمقراطية شكلية. وإيمانه التام بما تسمى (بالديمقراطية الشعبية) التي يعتقد الشيوعيون على أنها الديمقراطية الحقيقية. ويتفرع القسم الثاني من الدستور إلى ستة فصول تعالج مواضيع حقوق المواطنين، النظام الاقتصادي، العائلة والأمومة، التربية والتعليم، الدين والمؤسسات الدينية. أما القسم الثالث فخصص لتنظيم الجمهورية وذكر اختصاصات هيئاتها وقد تفرع في بادئ الأمر إلى تسعة فصول دونت فيها المسائل التالية: ((التمثيل النيابي المركزي، التمثيل النيابي للدويلات، حكومة الجمهورية، علاقة الجمهورية بالدويلات، رئيس الجمهورية، الحكم الذاتي للوحدات الإدارية. وقد ألغى مجلس الشعب (البرلمان لألمانيا الشرقية) التركيب شبه الفدرالي وحل المجالس النيابية وحكومات الدويلات وألغى دساتيرها وذلك بموجب القانونين الصادرين في يومي ٢٣ تشرين الأول ١٩٤٨ و٨ أذار ١٩٤٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جعل من تلك الدويلات محافظات. يصف دستور جمهورية ألمانيا الديمقراطية ألمانيا بأنها جمهورية ديمقراطية لا تتجزأ، وأجزاؤها المكونة لها هي الولايات الألمانية (Lander)، أما أية ولايات تلك التي تكون الجمهورية فلم يحددها الدستور، الأمر الذي يعبر عن اعتقاد واضعي هذا الدستور بأنه يسرى على كل أنحاء ألمانيا، وإن برلين هي عاصمة هذه الجمهورية[٦٨] . وعلى عكس القانون الأساسي في الجمهورية الفيدرالية لألمانيا الغربية لا نجد في هذا الدستور ما يشير إلى أنه ذو طبيعة مؤقتة، أو أن هناك حاجة لإدخال تعديلات عليه لتحقيق وحدة ألمانيا، إذ ينص الدستور على أن السلطات الحكومية (الدولة) تنبع من الشعب وأنها لابد أن تخدم مصالح الشعب وأن تخدم قضايا الحرية والتقدم الديمقراطي، كما ينص على أن كل مواطن له الحق، بل ومن واجبه الاشتراك في الحياة السياسية في منطقته المحلية ومقاطعته وولايته[٦٩]. صاغت جمهورية ألمانيا الديمقراطية نصوص الدستور الخاصة بسلطات الجمهورية والولايات الأصلية بطريقة عامة ترمي إلى أن الجمهورية التي تفصل في جميع المسائل والقضايا الأساسية لاستمرار وجود وتطور الشعب الألماني ككل. أما سائر المسائل الأخرى فتقع في نطاق الاختصاص المستقل للولايات. ويعتمد التنظيم الحكومي للجمهورية على المركزية الخالصة. فبالإضافة إلى قائمة طويلة من السلطات المحددة للجمهورية نجد أن الحكومة المركزية تتمتع باختصاصات تشريعية مشتركة مع الولايات بخصوص كل الموضوعات، على أن تبقى سلطة الجمهورية هي العليا. وينص الدستور صراحة على أن الجمهورية تستطيع أن ((تصدر أية قوانين عامة في أي مجال)) ويتحتم طبقاً للدستور أن تكون طبيعة القوانين الخاصة بالمالية أو الضرائب العامة بشكل لا يتعدى على وجود الولايات والمناطق المحلية [٧٠]. اتبع نظام الحكم في جمهورية المانيا على المركزية في نظام الحكم، فمثلاً كان من سلطة الجمهورية أن تحدد الهيكل الدستوري للولايات، ومنح البرلمان القومي سلطات واسعة لتغيير حدود الولايات بدون أن يحصل على موافقة الولايات التي يعينها الأمر، بل إن الدستور أعطى الحكومة المركزية الحق في تولي الإدارة المباشرة لأية مهام حكومية تختارها، وأن تنشئ المكاتب الإقليمية والمحلية التي تحتاج إليها لتنفيذ هذا الغرض. ولكي تقضى الحكومة على ((نظام الإدارة الذاتية)) القائم كمصدر محتمل للمعارضة، ولكي تحقق المركزية الكاملة حولت ((حكومات الولايات)) عقب انتخابات سنة ١٩٥٠ إلى عناصر إقليمية للحكومة المركزية، ولم يمض وقت طويل حتى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ألغيت حكومات الولايات وبرلماناتها بقانون، وأقامت الحكومة المركزية مكانها نظاماً هرمياً يتكون من ((أربع عشرة محافظة)) (Bezirke) . خمس عشرة في الواقع إذا احصينا برلين الشرقية . تشمل كل منها خمس عشرة أو ست عشرة مقاطعة (kreise)[٧١]. مارست الحكومة المركزية سلطة التشريع المطلقة وسيطرت على المالية العامة، وتعتبر المحافظات (Bezirke) في التنظيم الهرمي للحكومة خاضعة للحكومة المركزية، كما تخضع لها أيضاً الحكومات المحلية (المقاطعات والمدن)، وبينما تشمل هذه المحافظات على وحدات نيابية وإدارية خاصة، إذ أن المفروض أن يكون في كل محافظة هيئات نيابية ومجالس للحكم المحلي، وأن يكون لكل حكومة محلية مجالس وعمد ((أي محافظات)) تعد مسؤولة أمام سلطة أعلى عن سياساتها وتصرفاتها. كذلك تستطيع الهيئة التشريعية على المستوى القومي بالطبع أن تجب القرارات التي تتخذ على المستويات الأدنى، كما تشرف الهيئات الإدارية القومية على الموظفين المحليين والإقليميين . ولما كانت هذه المحافظات لا تملك لنفسها ميزانيات أو موارد خاصة فإن الوحدات المحلية للحكومة تعتمد اعتماداً كلياً في تمويلها على الحكومة المركزية[٧٢]. ظلت السلطات السوفيتية تسيطر على كل إجراءات إنشاء الحكومات المحلية، وتعيين المسؤولين، وتنفيذ الدستور، تلك الإجراءات التي تمت كلها في وقت قصير، قد أقر السوفييت تأسيس جمهورية ألمانيا الديمقراطية في ٧ تشرين الأول ١٩٤٩ ، في الإعلان الرسمي الذي صدر بعد ذلك بثلاثة أيام في ١٠ تشرين الأول ١٩٤٩ ليعلن نهاية الإدارة السوفيتية العسكرية ، وانتقلت المهام الإدارية التي كانت تمارسها الإدارة السوفيتية العسكرية من قبل إلى ((الحكومة الجديدة لجمهورية ألمانيا الديمقراطية))، وطبقاً لما جاء في بيان لرئيس هيئة الرقابة السوفيتية الجديدة والذي نشر في ١٢ تشرين الثاني فلم تستبقي السلطات السوفيتية لنفسها سوى سلطة الرقابة على تنفيذ الالتزامات الألمانية الخاصة بمتطلبات إسقاط الوجه الحربي (Demilitarization)، وتحقيق الديمقراطية، ودفع التعويضات، واحتفظت هذه السلطات بحق الحصول على المعلومات اللازمة من السلطات الألمانية[٧٣]. نص دستور جمهورية ألمانيا الديمقراطية . مثله في ذلك مثل دستور جمهورية فايمار والقانون الأساسي في جمهورية ألمانيا الغربية الفيدرالية . على وجود مجلسين برلمانيين يتكونان في ألمانيا الشرقية مجلس للنواب اسمه ((volkskammer)) أو مجلس الشعب، ويمثل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجلس الثاني مصالح الولايات ويسمى مجلس الولايات (Lander kammer) وبإلغاء الولايات سنة ١٩٥٢ أضمحل شأن المجلس الثاني.

كما نص الدستور على أن مجلس الشعب هو أعلى سلطة في جمهورية ألمانيا الديمقراطية، لا تحد سلطاته من الناحية الفنية أية أجهزة للضبط أو التوازن، وينتخب أعضاؤه انتخاباً عاماً متكافئاً مباشراً عن طريق الاقتراع السري لفترة مدتها أربع سنوات طبقاً لمبادئ التمثيل النسبي(٧٤). وقد شمل الدستور ثلاث هيئات هي:

أولاً: الهيئة التشريعية في المانيا الديمقراطية (الشرقية): يتكون مجلس الشعب من (٤٠٠) نائب، وليس هناك في الدستور ما يشير إلى نية تقسيم هذه المقاعد فيما بين الولايات على أي نحو محدد، غير أن القانون الانتخابي الصادر في (٩ آب) ١٩٥٠ نص على إضافة ٦٦ عضواً جديداً من النواب لتمثيل مدينة برلين يعملون كمراقبين ليس لهم حق التصويت. وكما هي العادة في المجالس التشريعية فإن مجلس الشعب هو الذي يقرر نظام العمل به وينتخب هيئة للرياسة (Presidium) تتألف من رئيس المجلس ونوابه الأربعة وعدد من الأعضاء، ويمثل كل حزب برلماني في هيئة الرياسة، بشرط أن يكون عدد أعضائه (الشعبة البرلمانية) أربعين عضواً في المجلس على الأقل. وتتخذ قرارات هيئة الرياسة بأغلبية الأصوات، وبناء على قرارها، يدعو الرئيس مجلس الشعب إلى الانعقاد، الأمر الذي لا يحدث إلا إذا اقتضت الحاجة لذلك بين الحين والحين، وطبقاً لأحكام الدستور فإنه عندما لا يكون المجلس التشريعي منعقداً، أو بعد إنهاء الدورة التشريعية أو عندما يكون المجلس قد انفض، تؤدي مهامه ثلاث لجان دائمة تختص كل منها على التوالي بالشؤون العامة والشؤون الاقتصادية والمالية والشؤون الخارجية، ويحدد الدستور اختصاصات مجلس الشعب على النحو التالي:

١ . إقرار المبادئ الأساسية لسياسة الحكومة وتنفيذها، وإصدار التشريعات والقوانين إلا في الحالات التي تتطلب إجراء استفتاء عام.

٢ . انتخاب رئيس الجمهورية (بالاشتراك مع المجلس التشريعي).

٣ . وتثبيت الحكومة (أو مجلس الوزراء) والإشراف عليها وإقالتها، وانتخاب أعضاء المحكمة العليا والمدعى العام للجمهورية وإقالتهم.

٤ . إقرار السياسات الإدارية والإشراف على كل الهيئات الحكومية والقرارات الخاصة بالميزانية العامة، والتصديق على المعاهدات ومنح العضو. ويقرر مجلس الشعب القوانين والقرارات بأغلبية الأصوات . فيما عدا التشريع الخاص . بتعديل الدستور. وهناك نص على أن النصاب القانوني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يكتمل بحضور أكثر من نصف أعضاء المجلس ومشروعات القوانين يجوز أن تتقدم بها أما الحكومة أو أعضاء مجلس الشعب أو مجلس الولايات، أما المراقبون الغربيون فيقولون إن معظم الاقتراحات التشريعية الهامة تقدم بها المكتب السياسي (اللجنة المركزية) للحزب الشيوعي، أما مباشرة، أو عن طريق الحكومة، كما إنهم يأخذون عدة مآخذ على نظام الكتل الحزبية داخل المجلس[٧٥]. أما من ناحية الإجراءات فعندما تقدم مشروعات القوانين يدعى مجلس الشعب لسماع القراءة الأولى إلى جانب شرح لها من جانب مسؤول الوزارة، وتستأنف الجلسة عادة بعد استراحة قصيرة، تلقى فيها عدة خطب حماسية في تأييد المشروع يقوم بها جميع قادة الأحزاب السياسية المختلفة، وعند القراءة الثانية يمر الاقتراح عادة بأغلبية الأصوات التي يعبر عنها برفع الأيدي، ويعيب البعض على مناقشات المجلس أنه قلما تسمع فيه آراء معارضة، وأنه وبالرغم من أن المجلس التشريعي الثاني يتمتع بحق الفيتو على قرارات مجلس الشعب، فقد منح هذا الاخير الحق في إبطال هذا الفيتو، وذلك بأن يتمسك ببساطة بقراره بعد مداولات جديدة مرة أخرى[٧٦]. ولا ينفض مجلس الشعب قبل نهاية دورته التشريعية إلا بقرار يتخذه هو، الأمر الذي يتطلب الأغلبية المطلقة من أصوات الأعضاء أو بعد استفتاء عام. ولكن المجلس ينفض اوتوماتيكياً ومن تلقاء نفسه إذا عمل على إسقاط حكومة واختار غيرها، ثم عاد فسحب ثقته من هذه الحكومة الأخيرة، عندئذ ينبغي انتخاب مجلس شعبي جديد في خلال خمسة وأربعين يوماً[٧٧]. أما فيما يخص مجلس الولايات (Lander kammer) فقد حدد الدستور دوراً مساعداً قليل الشأن لمجلس الولايات في نظام المجلسين التشريعي لألمانيا الشرقية ؛ فقد كان المفروض فيه أن يمثل مصالح الولايات الألمانية، تلك الولايات التي ألغيت كوحدات سياسية محددة فطبقاً للدستور كان ينبغي لكل ولاية أن يكون لها ممثل ، عن كل خمسمائة ألف نفس يختارهم لمجلس التشريعي للولاية (Landtage) بما يتناسب مع القوة العددية للأحزاب السياسية الممثلة فيه . وفي الوقت الذي يمثل فيه أعضاء المجلس التشريعي الثاني في ألمانيا الغربية . البندسرات . حكومات الولايات ويخدمون كحراس على مصالح هذه الولايات الأمر الذي يدفعهم إلى الإدلاء بصوتهم كوحدة واحدة ، فإن الأمر يختلف في مجلس الولايات ((بألمانيا الشرقية)) ، ذلك أنه يقصد منه التعبير عن الثقل الكامل للآراء السياسية، لا آراء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الولايات. ولذا نجد إن المندوبين الأفراد هم الذين كانوا يمثلون مجالس الولايات التشريعية، وبينما كان مجلس الولايات المؤقت الذي انتخب في (١٠ تشرين الأول ١٩٤٩ يتكون من ٤٣ عضواً ، فقد زيد أعضاء المجلس الذي تكون في أعقاب انتخابات تشرين الأول ١٩٥٠ ليصبح عددهم خمسين عضواً حتى يمكنهم التعبير بكفاية أكبر عن الأحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية إذ نص على ذلك أول قانون وافق عليه مجلس الشعب، وقد صدر بلا مناقشة في أول اجتماع له . حيث زعم البعض إن في ذلك تعديلاً للمادة ٧١ من الدستور، وفي ذلك الوقت كانت خمس ولايات تتمتع بتمثيلها على النحو التالي: ساكسوني ١٣ مقعداً، ساكسوني الوسطى ١١، ثورينجيا ١٠، براندنبرج ٩، ميكلنبرج ٧، وعلاوة على ذلك كان يمثل برلين ١٣ عضواً لا يتمتعون بحق التصويت[٧٨]. كانت مهمة مجلس الولايات في الدستور مقصورة على تقديم القوانين إلى مجلس الشعب دون أن يهيئ الدستور للأخير أن يمارس عند التطبيق حتى الفيتو المانع لأي اقتراحات تشريعية. غير أنه يمكن تخطى مجلس الولايات في الواقع عن طريق اقتراع في المجلس الشعبي يتم بأغلبية بسيطة، إلا في حالة ما إذا كان الفيتو على تعديل دستوري، إذ يحتم الدستور في هذه الحالة الحصول على أغلبية الثلثين من الأصوات. أما من ناحية التطبيق فقد جرت العادة في مجلس الولايات، شأنه في ذلك شأن مجلس الشعب على أن تكون الأصوات بالإجماع[٧٩].

نص الدستور أيضاً على أن ينتخب مجلس الشعب لجنة دستورية تتألف من ممثلين لكل الأحزاب البرلمانية بالإضافة إلى ثلاثة أعضاء من المحكمة العليا وثلاثة أساتذة للقانون الدستوري لا يكونون بين أعضاء المجالس التشريعية ، تراجع هذه اللجنة قوانين الجمهورية من الناحية الدستورية ، وعندما يطلب منها ذلك ثلث أعضاء المجلس أو هيئة رياسته أو رئيس الجمهورية أو الحكومة ((مجلس الوزراء)) أو مجلس الولايات ويحتفظ مجلس الشعب بحق إصدار بالقرار النهائي في هذا الشأن وحكمة نهائي وملزم، ولما كانت هذه الإجراءات مخالفة للمبدأ الانجلو. سكسوني لفصل السلطات، ومخالفة لتطورات المراجعة القضائية في ألمانيا الغربية في ظل القانوني الأساسي، فإن النقاد الغربيين لهذا النظام المتبع في ألمانيا الشرقية يعتبرون إن مجلس الشعب يضع نفسه مكان القاضي والمحلفين في الحالات المعروضة عليه، وأنه يحكم على شرعية القوانين التي يصدرها هو نفسه[٨٠] .

ثانياً: الهيئة التنفيذية في المانيا الديمقراطية (الشرقية): أما يخص الجهاز التنفيذي فقد صيغ

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الدستور في الأصل ليجعل الجهاز التنفيذي في ((جمهورية ألمانيا الديمقراطية)) التي تتكون من رئيس الجمهورية والحكومة (مجلس الوزراء) التي يرأسها رئيس للوزراء (minisler president) . خاضعة لمجلس الشعب، بل ويجعل كل عناصر الجهاز الحكومي مسؤولة أمام مجلس الشعب أو مستمدة منه، وذلك حتى تتبع كل السلطات من الشعب، وقد جعل رئيس الجمهورية رمزاً ووضعت الحكومة من الناحية النظرية سلطات مجلس الشعب، حتى ليبدو أنها ليس أكثر من لجنة من لجانه. غير أن المراقبين في الغرب يرمون الحكومة في ألمانيا الشرقية بأنها تمارس رغم كل هذه الضمانات النظرية سلطة اوتوقراطية في البلاد. أما رئيس الجمهورية . كما ينص عليه الدستور الأصلي . هو رأس الدولة، وكانت مدة انتخابه أربع سنوات، ولم يكن انتخابه انتخاباً مباشراً عن طريق الشعب وإنما طبقاً لما يقرره الدستور بأغلبية بسيطة في اجتماع مشترك للمجلسين النيابيين، وكان يمكن تنحيته قبل انتهاء مدة خدمته بواسطة البرلمان، ولكن ذلك كان يتطلب الحصول على أغلبية ثلثي الأصوات، وفي حالة عدم استطاعته الاستمرار في عمله كان ينوب عنه رئيس مجلس الشعب. أما مهام الرئيس فكانت تشريفية ورسمية في معظمها، كما هي الحال في الحكومات البرلمانية وكان عليه أن يمثل الجمهورية في العلاقات الدولية، وأن يعقد الاتفاقيات ويوقعها مع الدول الأجنبية، وكان يعترف بالدبلوماسيين الأجانب ويستقبلهم ويؤدي أمامه أعضاء الحكومة اليمين القانونية عند تسلمهم لمهامهم، وهو الذي يصدر القانون وكل الأوامر والقرارات التي يصدرها يوقعها معه رئيس الوزراء أو الوزير المرخص[٨١]. وفي سنة ١٩٤٩ عند اختيار أول رئيس للجمهورية كان حزب الوحدة الاشتراكي يسيطر عددياً على كل من مجلسي البرلمان، ولذا كان من المتوقع أن ينتخب مرشحه لهذا المنصب. وقد كانت نتيجة الاتفاق العام داخل الكتلة السياسية المسماة ((بالكتلة الديمقراطية المعادية للفاشية)) على أن تكون أصواتها دائماً بالإجماع أن استبعد كل المرشحين عن الأحزاب السياسية الأخرى. وقد انتخب مرشح حزب الوحدة الاشتراكي ويلهلم بيك (wilhelem pieck) ليشغل منصب رئيس الجمهورية في ١١ تشرين الأول ١٩٤٩، وتتكون حكومة ألمانيا الشرقية من رئيس الوزراء ووزراء آخرين يتحتم أن يكونوا أعضاء في مجلس الشعب ويكونوا معاً مجلس الوزراء، وكانت الحكومة المؤقتة التي أنشئت في تشرين الأول ١٩٤٩، وتتكون من رئيس للوزراء وثلاثة نواب له و١٤ وزيرا[٨٢].

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نص الدستور على أن الحزب السياسي . الذي يتمتع بأكبر قوة عددية في مجلس الشعب . يختار رئيس الوزراء، ثم يقوم هو بدوره باختيار وزراء حكومته الذين ينبغي أن يوافق على تعيينهم مجلس النواب ، وكل الأحزاب التي يمثلها أربعون عضواً أو أكثر في المجلس التشريعي لها الحق في أن تمثل في مجلس الوزراء إذا شاءت أن تشترك في الحكومة، أما توزيع المناصب الوزارية فيبدو أنه مسألة من المسائل الهامة التي يتم الاتفاق عليها بين الأحزاب، مع ملاحظة أن الشيوعيين يسيطرون على الموقف من خلال حزب الوحدة الاشتراكي والأحزاب المنضمة تحت لوائه، وقد يتغير عدد الوزراء الذين يمثلون الأحزاب البرجوازية . الليبراليين الديمقراطيين (LDP) والمسيحيين الديمقراطيين (CDU) . من وقت لآخر، ولكن حزب الوحدة الاشتراكي يهيمن دائماً على الموقف بمفرده، فضلاً عن أن أعضاء الأحزاب الأخرى . مثل الحزب الديمقراطي القومي (NDP)، وحزب الفلاحين الديمقراطي (DBD) وغيرها من المنظمات الجماهيرية يسيطر عليهم الشيوعيون أيضاً[٨٣]. رشح حزب الوحدة الاشتراكي عند قيام الحكومة الالمانية اوتو غروتفول، وهو واحد من الرؤساء المساعدين للحزب ليشغل منصب رئيس الوزراء، وعين في هذا المنصب في ١٥ تشرين الثاني ثم أعيد تعيينه مرة أخرى على أثر أول انتخابات عامة واستمر يشغل هذا المنصب، إذ كان اوتو غروتفول يعمل بالحياة العامة عدة سنوات، وبالرغم من أنه كان ينتمي في الأصل إلى الاشتراكيين الديمقراطيين فقد أيد الاندماج مع الشيوعيين، الأمر الذي حقق له الزعامة في الحزب الجديد. ويقضي الدستور بأن الذي يقرر السياسة العامة وطريقة تنفيذها هو ((مجلس الشعب)) . وعلى الحكومة أن تسير وفقاً للمبادئ المنصوص عليها التي يعمل في إطارها كل من الوزراء وكبار المسؤولين التنفيذيين على توجيه الهيئة أو المهام التي توكل إليه، والوزراء مسؤولون فردياً وجماعياً أمام مجلس الشعب وتتخذ قرارات الحكومة بأغلبية الأصوات والواقع أن معظمها يتخذ بالإجماع ، ولما كانت القيادات الأساسية للحزب الشيوعي والحكومة والجهاز التشريعي مركزة في نفس الأشخاص، فالحكومة هي التي تقرر ما يجب على مجلس الشعب أن يصدره، ثم ما ينفذه من قوانين أو قرارات، كما أن كلا من مجلس الشعب والحكومة يخضعان للمكتب السياسي لحزب الوحدة الاشتراكي، وينبغي على الحكومة ككل، وعلى أعضائها فرادى ، أن يحصلوا على ثقة مجلس الشعب، ومن الناحية الفنية فإنه يمكن إسقاط الحكومة بسحب الثقة منها، غير أن هناك بعض

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الضمانات التي تضمن الاستقرار الحكومي ، إذا ينص الدستور على أن مشروع القرار بسحب الثقة من الحكومة لا يمكن تقديمه إلا إذا وقعه ربع أعضاء مجلس الشعب على الأقل، كما إن الاقتراع بسحب الثقة لا يكون نافذاً إلا إذا وافق عليه بالأغلبية المطلقة من أعضاء مجلس الشعب . وعلاوة على ذلك فينبغي لمشروع القرار أن يكون بناء بمعنى أنه ينبغي أن يتضمن اقتراحاً بترشيح رئيس جديد للوزراء والسياسة التي عليه أن يتبعها، كما ألغى نظام الحقوق المهنية القديم مثل مدة الخدمة والترقية والمعاش وأصبح الموظفون العموميون يعاملون ككل مستخدمين، وهم يخضعون لبرنامج الضمان الاجتماعي العام ولا يتمتعون بحماية المحاكم الإدارية، ويخضعون لبرامج التوعية السياسية، ويتحتم عليهم الانضمام إلى النقابات التي توافق مهنهم حيث يمكن القول إن الجهاز الإداري كله يخضع لسيطرة الحزب المهيمن[٨٤].

ثالثاً: الهيئة القضائية في المانيا الديمقراطية (الشرقية): أما فيما يخص الجهاز القضائي في جمهورية ألمانيا الشرقية الديمقراطية فهو لا يتمتع بالاستقلال الدستوري، فالقضاة يخضعون للرقابة السياسية ، وليست هناك مراجعة قضائية بالمعنى المفهوم في الغرب، وطبقاً للدستور تشرف المحكمة العليا للجمهورية على الممارسة المعادية للسلطة القضائية (obersten Gertchtsho) وعلى محاكم الولايات ، وتشتمل السلطة القضائية بسبب إلغاء حكومات الولايات على محاكم جزئية في المقاطعات ومحاكم إقليمية والمحكمة العليا، وبمقتضى قانون إنشاء المحكمة العليا في ٨ كانون الأول عام ١٩٤٩ منح المدعى العام الذي يرأس هيئة الادعاء المركزية، ما يرقى إلى السلطة الكاملة للتحكم في قرارات المحاكم، فلا يقتصر دوره على إحالة القضايا إلى الاستئناف، وإنما يستطيع أن يرفع قضايا جنائية أساسية إلى المحكمة العليا إذا اعتبر أن لها أهمية كافية، وعندما تكون قرارات المحاكم الأدنى، سواء في لمسائل المدنية أو الجنائية، غير مرضية للحكومة ، فللمدعي العام أن يسعى إلى إلغاء القرار لدى المحكمة العليا وقد يعتمد قراره إما على خطأ في تطبيق القانون، وإما على ادعاء أن هناك تناقضاً خطيراً مع العدالة[٨٥]. تتكون المحكمة العليا من عدد صغير من كبار القضاة وعدد غير محدود من القضاة العاديين، وتنقسم إلى لجان مدنية وجنائية، ويخضع القضاة للرقابة السياسية المباشرة، وبرغم النص الدستوري على أن القضاة في ممارستهم لسلطتهم القضائية مستقلون ولا يخضعون لغير الدستور والقانون، نجد أن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أعضاء المحكمة العليا ينتخبهم مجلس الشعب بناء على ترشيح الحكومة (الأمر الذي يعني في الواقع قادة حزب الوحدة الاشتراكي) وهم مسؤولون أمام المجلس التشريعي من حيث أنه يستطيع تنحيتهم إذا ما خرقوا الدستور، أو القانون أو إذا اقترفوا أمراً فيه خرق خطير لواجبهم، ومن الواضح إن اختلاف قرارات القاضي مع مشروع المدعى العام يمكن أن يشكل هذا الخرق حيث إن القضاة يعلمون إن مصالح البلاد والمجتمع كما تحددها الحكومة تعلو على أي فرد منهم، وتلتزم قرارات المحكمة العليا في العادة بتوصيات المدعى العام ، كما نصح وزير العدل المحاكم الأدنى بأن تحذو حذو المحكمة العليا في هذا الشأن[٨٦]. وهناك أسلوب آخر لضمان توافر الثقة السياسية في القضاة وهو نظام المدارس التي استحدثت لتدريب قضاة الشعب (volksrichter) وقد استبدل عدة قضاة محترفين وعين مكانهم ذوو المواهب من هذه المدرسة، ويمكن اجتذاب القضاة الجدد من أي مجال من مجالات الحياة وتدريبهم على الجلوس على منصة القضاة في وقت قصير نسبياً[٨٧]، وترمى المبادئ التي تحكم اختيار وتعليم واختبار وتعيين وترقية القضاة إلى تحقيق شعبية القضاء وخلق قضاة سياسيين من النظام الجديد[٨٨].

ركزت قوانين جمهورية ألمانيا الديمقراطية على القانون الجنائي. وهناك ثلاث مجموعات محددة من الجرائم:

١ . الجرائم السياسية .

٢ . الجرائم الاقتصادية .

٣ . الجرائم العادية الأخرى، حيث يحتل القسمان الأولان أهمية خاصة في ألمانيا الشرقية. ومنذ بداية عهد الجمهورية الديمقراطية تقريباً انتقل التشريع في مجال الشؤون القضائية إلى الحكومة المركزية، فقد ألغى منصب وزير العدل في الولايات بعد انتخابات ١٩٥٠، وتوقف عمل المحاكم الإدارية، وأصبحت السلطة القضائية تبعاً لذلك ذات طبيعة مركزية للغاية[٨٩].

وبهذا يمكن القول إن دستور جمهورية ألمانيا الديمقراطية ورغم اعتماده على دستور استالين الصادر عام ١٩٣٦ إلاّ أنه كان دستوراً مركزياً اعتمد على هيمنة ورقابة الحزب الواحد أو الحزب القائد.

الخاتمة:

١ . تشكلت ألمانيا الديمقراطية الشرقية تحت وطأة الاحتلال السوفيتي الذي فرض نظاماً اشتراكياً يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والتخطيط المركزي الموجه للاقتصاد الوطني.

٢ . بدأ الاتحاد السوفيتي العمل للأعداد لتأسيس جمهورية ألمانيا الديمقراطية في إنشاء أجهزة الدولة الخاصة بها وتغيير المجتمع وفقاً للنموذج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السوفيتي وعلى أساس البناء الديمقراطي الجديد بقيادة الطبقة العاملة وحزبها (الحزب الاشتراكي الموحد)، ثم يؤشر في إقامة سلطة العمال والفلاحين ببناء الاشتراكية تدريجياً لتمكين الشعب والطبقة العاملة من الحياة في النظام الاشتراكي.

٣ . يلعب السكرتير الأول للحزب الاشتراكي الموحد دور قمة الهرم في الحياة السياسية الألمانية الديمقراطية، كما وأن برلمان الجمهورية الألمانية الديمقراطية الجديدة ومجلس الشعب وجميع الأحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية (النقابات واتحادات الشعبية) انضمت إلى الجبهة الوطنية التي يسيطر عليها ويقرر منهجها الحزب الاشتراكي الموحد.

الهوامش:

١) حمدي حافظ ، توحيد ألمانيا ، القاهرة : المطبعة العالمية ، ١٩٥٨ ، ص١٣ .

٢) ونستون تشرشل (٣٠ تشرين الثاني ١٨٧٤–٢٤ كانون الثاني ١٩٦٥): من أبرز السياسيين البريطانيين، التحق بالجيش عام ١٨٩٥، تولى لأول مرة منصب وكيل وزير المستعمرات ١٩٠٦–١٩٠٨، أصبح وزيرا للبحرية ١٩١١–١٩١٥، ووزيرا للحرب ١٩١٩–١٩٢١، ثم تولى منصب وزير المستعمرات ١٩٢١–١٩٢٢، ثم منصب وزير الخزانة ١٩٢٤– ١٩٢٩، واصبح رئيسا لجامعة ادنبرة في السنوات ١٩٢٩–١٩٣٢، ورئيسا للوزراء في اثناء الحرب العالمية الثانية خلفا لنيفل تشمبرلن الذي استقال في ١٠ أيار ١٩٤٠، هزم حزبه في الانتخابات العامة التي جرت في تموز ١٩٤٥والتي فاز بها حزب العمال فتولى كليمنت اتلي رئاسة الوزارة خلفا لتشرشل، عاد تشرشل الى رئاسة الوزارة للمرة الثانية عام ١٩٥١، واستقال من منصبه في عام ١٩٥٥، واستمر في عضوية مجلس العموم حتى وفاته . ينظر :

The New Encyclopedia Britannica ، vol. Vll, New York, 1982, pp.925; Winston, S. Churchill, the Second World War, the Catherine storm, cassell, London, 1964, P.171;

ونستون تشرشل ، مذكرات تشرشل ، تعريب خيري حماد ، منشورات مكتبة المتنبي ، بيروت ، ١٩٦١ ، ص٥٧ .

٣) فرانكلين ديلانو روزفلت: ولد في ٣٠ كانون الثاني ١٨٨٢ وهو الرئيس الثاني والثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية ، عين عضوا في مجلس الشيوخ ١٩١٣ ، ومحافظا لنيويورك ١٩٢٨ ، أصبح رئيسا للولايات المتحدة أربع مرات (١٩٣٣ . ١٩٣٦) (١٩٣٦ . ١٩٤٠) (١٩٤٠ . ١٩٤٣) (١٩٤٣ . ١٩٤٥) هو الذي وضع سياسة العهد الجديد (New Deal) التي اخرجت الولايات المتحدة من أزمتها الاقتصادية ، لقد ساند الحلفاء في الحرب العالمية الثانية ، ودخل الحرب بعد هجوم الياباني على بيرل هاربر في ٧ كانون الأول ١٩٤١ ، توفي بعد تدهور صحته وتعرضه لنزف في الدماغ في ١٢ نيسان ١٩٤٥ . ينظر :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Encyclopeadia American, vol. 23, U.S.A, 1962 pp:680 – 684;

فؤاد صروف ، روزفلت ، القاهرة: مطبعة المعارف بمصر ، ١٩٤٣، ص١٠-١٥ ؛

Thomas Fleming, The New Dealers War Franklin D. Roosvelt and the World War 11, U.S.A., 2001, P176.

٤) جمعية الوعي القومي سلسلة كتب شهرية، موقف الغرب من ألمانيا وجهة نظر سوفيتية، ترجمة: عبد الواحد الامبابي، مراجعة عثمان نوية ، القاهرة، دار النصر للطباعة والنشر والاعلان ،١٩٦٠ ، ص١٣ . ١٤.

٥) صوموبل ويلز (١٨٩٢-١٩٦١) دبلوماسي أمريكي أصبح خبيراً في شؤون أمريكا اللاتينية منذ تعيينه بسفارة بلاده في بوينس ايرس (١٩١٧-١٩١٩) . عين رئيساً لقسم شؤون أمريكا اللاتينية بوزارة الخارجية (١٩٢٠-١٩٢٢) وممثلاً شخصياً للرئيس كولدج في وساطته في ثورة هندوراس ١٩٢٤، ووكيلاً مساعداً لوزير الخارجية ١٩٢٣، ثم وكيلاً أصيلاً (١٩٣٧-١٩٤٢)، ارسل في مهمة خاصة إلى أوروبا لجس نبض الدول المتحاربة في العام ١٩٤٠ ، بشأن شروطها لأنهاء الحرب العالمية الثانية، توفي في العام ١٩٦١ ، ينظر:-

The New Encyclopaedia Britannica , vol. 5 , p 958.

٦) جمعية الوعي القومي سلسلة كتب شهرية ، موقف الغرب من ألمانيا وجهة نظر سوفيتية ، ترجمة : عبد الواحد الامبابي ، مراجعة عثمان نوية ، القاهرة، دار النصر للطباعة والنشر والاعلان ،١٩٦٠ ، ص١٤ .

٧) ريان كورنليوس ، المعركة الأخيرة معركة برلين وسقوط الرايخ الثالث ، ترجمة رشيد صالح العزاوي ، (بغداد ، دار الشؤون الثقافية ، ١٩٩٠) ، ص١٤٠ .

٨) اسماعيل صبري مقلد ، الاستراتيجية والسياسة الدولية المفاهيم والحقائق الأساسية ، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٧٩ ، ص٥٦ .

٩) مؤتمر موسكو: عقد في ١٩ تشرين الأول ١٩٤٣ ، حيث قرر الحلفاء فيه إنشاء لجنة استشارية لوضع مبادئ السلم مع ألمانيا بعد نهاية الحرب . أما أهم الأسس التي رآها المؤتمر صالحة للسلم فهي:

(حل الحزب النازي ، تدمير المصانع الحربية الألمانية ، محاكمة مجرمي الحرب ، اقتلاع الروح العسكرية الالمانية من الأساس ، إنشاء مناطق مراقبة دائمة للحلفاء ، تغريم المانيا بمبلغ ضخم من التعويضات تنوء على دفعة للتفصيل ينظر: محمد مراد ، أوروبا من الثورة الفرنسية إلى العولمة ، بيروت: دار المنهل اللبناني ، ٢٠١٠ ، ص٢٠٨ .

10) J. Never, the Foreign Policy of the france from 1914-1945, translated by translator, London, 1972, P.222.

11) Ponomar you B.N, A.A gromy ko andv.m. kovostor, History of soviet, Foreign Policy 1917-1945, Translated from Russian by D. Skvirsky, Moscow, 1969, P.341-342.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

١٢) عبد العظيم رمضان ، تاريخ أوربا والعالم الحديث من ظهور البورجوازية الأوربية إلى الحرب الباردة ، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٦ ، ج٣، ص١٦٤ .

١٣) لاريونوف وتيموخوفيتش ، معركة برلين، موسكو: دار التقدم، ١٩٨٧ ، ص١٨٢ .

١٤) المصدر نفسه ، ص١٨٢ . ١٨٣ .

١٥) جون جي . وينانت :دبلوماسي امريكي ، عمل سفير لبلاده في بريطانيا ١٩٤١-١٩٤٦ ، مثل حكومته في اللجنة الاستشارية الاوربية ١٩٤٣-١٩٤٥ ، ثم عضواً في لجنة تقسيم ألمانيا الثلاثية المنبثقة عن مؤتمر يالطا ١٩٤٥ . ينظر:

wood ward, sir Liewellyn, British foreign policy in the second world war, First Edition, Her majesty's stationery office, London, 1962, P592.

١٦) نوفل كاظم مهوس ، أزمة برلين وأثرها في العلاقات الأمريكية . السوفيتية ١٩٥٨ . ١٩٦١ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة البصرة : كلية التربية ، ٢٠١١، ص٣ . ٤ .

١٧) رياض الصمد ، العلاقات الدولية في القرن العشرين تطور الأحداث لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، ط٢، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨٦، ص٥٧ . ٧٦ ؛ عبد العظيم رمضان ، المصدر السابق ، ج٣ ، ص١٦٤. ١٦٥ .

١٨) إسماعيل صبري مقلد ، المصدر السابق ، ص٥٧ ؛

Herbert, Peacok, A History of Modern Britain 1815-1945, London, 1976, P.276.

١٩) الروهر: منطقة مناجم صناعية رئيسية في المانيا، تقع على الضفة اليمنى لنهر الراين، تقدمت القوات الفرنسية والبلجيكية في شهر كانون الثاني ١٩٢٣ واحتلته عندما عجزت المانيا عن دفع التعويضات، ادانت بريطانيا وامريكا هذا الاحتلال الذي استمر لمدة عامين ونصف، ولم ينسحب الفرنسيون الا عشية مؤتمر لوكارنو(Locarno Conference)) ، انظر: آلان بالمر، موسوعة التاريخ الحديث١٧٨٩-١٩٤٥، ترجمة سوسن فيصل السامر، ويوسف محمد أمين ، بغداد: دار المأمون للطباعة، ١٩٩٢، ج١ ، ص٢٤٣.

٢٠) عبد العظيم رمضان ، المصدر السابق ، ج٣ ، ص٦٥.

٢١) رياض الصمد ، المصدر السابق ، ص٧٦ ؛

Kelmens Keolicz, Potsdam Twenty years After, Press Agency, 1965, P.20-21.

٢٢) في ٦ حزيران ١٩٤٤ قامت قوات الحلفاء بإنزال عسكري في شمال فرنسا على شواطئ النورمندي ، وما أن انتصف شهر أيلول حتى كانت معظم الأراضي الفرنسية قد حررت من القوات الألمانية للتفصيل ينظر : أ . ج . جرانت وهارولد وتمبرلي ، أوربا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في القرنين التاسع عشر والعشرين ١٧٨٩ . ١٩٥٠ ، ترجمة محمد علي أبو درة ولويس إسكندر ، القاهرة : مؤسسة سجل العرب ، ١٩٧٨ ، ج٢ ، ص٤٦١ . ٤٦٤ .

٢٣) نوفل كاظم مهوس، المصدر السابق، ص٥؛ عبد العزيز فهمي، أزمة برلين، الكاتب (مجلة) ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، السنة الأولى ، العدد الخامس ، اغسطس ١٩٦١ ، ص٤٠.

٢٤) مؤتمر يالطا: عقد المؤتمر في قصر ليفاديا بالقرب من يالطا جنوب أوكرانيا للمدة من ١٩٤٥/١١/٤ وبحضور الثلاثة الكبار روزفلت وستالين وتشرشل، حيث اكد المؤتمرون على المطالبة غير المشروطة باستسلام المانيا، ووضعت خطة لتقسيمها الأربع مناطق أمريكية وفرنسية وبريطانية وسوفيتية، كذلك تنظيم شؤون اوربا الشرقية وبالذات بولندا وبما ينسجم مع الاكار الديمقراطية. انظر:

روبيرت بيتزل ، مقررات مؤتمرات طهران – يالطا – بوتسدام ، ترجمة: عبد الرضى دهيني ، مراجعة: محمد الحجيري ، بيروت: دار الكاتب العربي ، ١٩٦٩ ، ص ١٣٨.

٢٥) أعيد انتخاب الرئيس روزفلت رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية في ٧ تشرين الثاني ١٩٤٤ للمرة الرابعة . للتفصيل ينظر :رياض الصمد ، المصدر السابق ، ص٥٢ .

٢٦) ج . ب . ديروزيل ، التاريخ الدبلوماسي في القرن العشرين ١٩٤٥ . ١٩٧٨ ، ترجمة خضر خضر ، طرابلس . لبنان ، دار المنصور ، ١٩٨٥ ، ج٢، ص٢٧ ؛

V. Trukhanovsky, British Foreign Policy During World War II. 1939-1945, First Edition, Progress Publishers, Moscow, 1970, P.131.

٢٧) عبد العظيم رمضان ، المصدر السابق ، ج٣ ، ص١٦٦ .

28) I. N. Zemkov, I.F. Ivashin, V.L. Israelyan, M.S Kapitsa, I.K. Koblya, I.Miuts, V.L. popov, A.A. Roshin, soviet Foreign Policy 1917-1945, Moscow, 1980, P.377.

٢٩) إسماعيل صبري مقلد ، المصدر السابق ، ص٥٨ .

٣٠) رغد فيصل عبد الوهاب نغاوة ، سياسة الولايات المتحدة الامريكية اتجاه أوربا الغربية في عهد الرئيس الامريكي هاري . أس – ترومان ١٩٤٥-١٩٥٢ دراسة تاريخية سياسية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة البصرة: كلية الآداب ، ٢٠٠٥ ، ص٢٩٦ ؛ سمير تادرس ، دولتان ألمانيتان أم دولة واحدة ، الكاتب (مجلة) ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة، السنة التاسعة ، العدد ١٠١ ، أغسطس ١٩٦٩ ، ص٢٩٣ .

٣١) هـ .أ . ل . فشر ، تاريخ أوربا في العصر الحديث ١٧٨٩ . ١٩٥٠ ، ترجمة احمد نجيب هاشم ووديع الضبع ، ط٩ ، القاهرة : دار المعارف بمصر ، ١٩٩٣ ، ص٧١٠ .

٣٢) المصدر نفسه ، ص٧١٩ .

٣٣) المصدر نفسه ، ص٧١٩ .

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

٣٤) لاريونوف تيموخو فيتش ، المصدر السابق ، ص٢١٩ . ٢٢٠ .

٣٥) المصدر نفسه ، ص٢٢٠-٢٢١.

٣٦) المصدر نفسه ، ص٢٢١-٢٢٢.

37) Wilfrid, Knapp, A History of War and peace 1939-1965, Oxford University Press, London, 1967,P.89.

٣٨) ارهارد كلوس ، التاريخ الالماني ١٩٤٥-١٩٩٠، كيبنهويار: فيتش، ١٩٩١ ، ص٤٧٠ .

39) W. Gorden, East, The Soviet Union, Second Edition, Litton Educational Publishing . Inc, New York, 1976, P.175.; Barbarast, Jelavich, Petersburg and Moscow tsarist and Soviet Foreign Policy, 1844-1947, Indiana University press 1974, P.175.

40) Herry, Pelleing, Modern Britain 1885-1955, London, 1960, P.185.

41) Stephen E Ambrose, American foreign policy 1938 – 1976 , 2.Ed ., penguin Books , New York , 1977 , p. 128; John ConneLL, the office, A study of British foreign policy and its makers 1919-1951, London, 1958, P.271-272; Steven M. Gillon, The American Paradox. A History of the united states since 1945, Houghton Mifflin Company, New York, 2003, P.135-136.

42) Koppel S. Pinson, modern Germany its History and civilization, New York, the macmillan Company, 1954, P529-531.

43) I bid, P.532.

44) Arnold J. Heidenheimer, the governments of Germany, University paper backs, Methuen: London, 1961, P.93.

45) Mary Fulbrook, A History of Germany 1918-200, Division nation Rupert hart davvs, Hanchister, 2000, P.45-46.

٤٦) يورغن ويبر ، موجز تاريخ ألمانيا الحديث ، ترجمة شفيق البساط ، لندن : دار الحكمة ، ٢٠٠٥ ، ص٥٤ .

٤٧) إن القسم الجغرافي الذي يتبع ناحية الشرق من ألمانيا القديمة، بما فيه بروسيا الشرقية والذي يشار إليه إعادة بالأراضي الشرقية، يقع الآن تحت الإدارة البولندية والسوفيتية. للتفصيل ينظر:

M.S. plestushkov, the soviet union, first edition progress publishers, Moscow, 1986, P.17-18.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

48) David Claey, West German Rearmament in the Adenaure Era, University of north Caroline press, 1996, P.65-66.

49) lotbar below, professor stefan Dornberg, Rudolf Grafm,Hnas-Gerbard muller,Rolf Badstubner, The Division of Germany and the Road to Reunification, A Documentary Survey, Published by the National Council of the National front of Democratic Germany, P.28.

٥٠) عدنان الأنصاري ، بحث فقهي في المشكلة الألمانية ، بيروت : مطبعة الأهرام ، ١٩٦٢، ص٧٠ .

٥١) المربليشكة، حكومة المانيا المعاصرة، ترجمة محمد حقي، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٣، ص٢٧٦ .

52) Lotbar Below, and others, op.cit, P.28.

عدنان الأنصاري ، المصدر السابق ، ص٧١ ؛ يورغن ويبر ، المصدر السابق ، ص٥٥ . ٥٦ ؛

53) Lotbar Below, and others, op.cit, P.30.

54) Wolfram. F. Hanrieder, West Germany Foreign Policy, 1949, Stan Ford University Press, 1987, P.36-37.

55) Georges Henri, France and the German Rearmament Problem 1945-1955, London, 1993, P.36-37.

٥٦) انتخب المواطنون في منطقة الاحتلال السوفيتي في ١٥ أيار ١٩٤٩ من خلال لائحة موحدة أعضاء المؤتمر الشعبي الثالث الذي وضع في نهاية أيار . دستوراً يشبه إلى حد ما الدستور الذي كان في جمهورية فايمار وقد هيمن حزب الوحدة الاشتراكي إلى حد بعيد على المجلس النيابي الصوري الذي انبثق عن المؤتمر الشعبي . فمن خلال التزوير في ((لوائح النعم)) استطاع حزب الوحدة الاشتراكي أن يضمن لنفسه ٦٦% من الأصوات . ينظر :

Lotbar Below, and others, op.cit, P.32-33;

يورغن ويبر ، المصدر السابق ، ص٦٦ .

57) Lotbar Below, and others, op.cit, P.32-33.

٥٨) كان مؤتمر الشعب يضم ٢٠٠٠ عضو أختير منهم ١٥٠٠ من المنطقة السوفيتية في ألمانيا ، بينما تم اختيار الخمسمائة الآخرين من جانب الحزب الشيوعي في ألمانيا الغربية وكان قد اعترف رسمياً بحركة مؤتمر الشعب ، ينظر :

Markovits and Reichl, The German Predicameut: Memory and the power In the new Europe, London, 1992, P.45-50.

59) Mark Alinsou, Contemporary Germany, Harlow England, 2000, P.30-35.

60) Lotbar Below, and others, op.cit, P.34.

٦١) لمزيد من الاطلاع عن دستور جمهورية ألمانيا الديمقراطية أنظر :

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

D.G.F.P. ,Constitution of the German Democratic Republic , Promulgated October 7 , 1949 , p278 – 306 ; Walter Lafeber, the Origins of the Cold War 1941-1947, John Wiely and sons. Inc, New York, 1971, P.80; Lotbar Below, and others, op.cit, P.34.

٦٢) إبراهيم الشريقي ، ألمانيا الحديثة مقومات كيان الدولة ونظامها نواحي التطور الاجتماعي والاقتصادي ، القاهرة : د.مط ، ١٩٧٢ ، ص٤٨ ؛

Hans speier , Divided Berlin the Anatomy of soviet political Black mail , New York , 1961 , p4 .

63) I bid, P.10.

٦٤) أقر المجلس الشعبي بادئ ذي بدء منشوراً خاصاً بالجبهة السياسية المتحدة التي يسيطر من خلالها على الأحزاب والمنظمات الجماهيرية الأخرى ، ثم أصدر قانوناً بتشكيل مجلس النواب الشعبي المؤقت الذي حول نفسه بموجبه إلى المجلس البرلماني وخول نفسه سلطة إصدار القوانين لحين إجراء الانتخابات التالية ، وتلا ذلك قانون الحكومة المؤقتة الذي نص على تشكيل السلطة التنفيذية المؤقتة للحكومة الجديدة ، ثم أصدر قانوناً بتأليف المجلس التشريعي المؤقت الثاني (مجلس الولايات) (Lander Kammer) ثم أصدر في نهاية الأمر قانوناً بتنفيذ الدستور . ينظر :آلمربليشكة ، المصدر السابق ، ص٢٧٨ .

65) Allen W. Dulles, Disarmament in the Atomic Age, Foreign Affairs, Jan. 1947, P.210.

66) Edwards S. Mason, Has our Policy in Germany Failed?, Foreign Affairs, July1946, P.587.

67) Walter Lafeber, op.cit, P.81-83.

٦٨) على عكس الموقف في ألمانيا الغربية فإن اختيار برلين الشرقية كعاصمة لم يشكل أية عقبة سواء أمام واضعي الدستور أو السلطات السوفيتية ، ولذا فقد أسست حكومة الجمهورية الديمقراطية في بانكوف ببرلين الشرقية . ينظر :

Arther M.Schlesinger, the Dynamics of World Power, Vol.2, Chelsea House Publishers, New York, 1973, P.291.

(٦٩

70) Wilfrid Knapp, A History of War and peace 1939-1965, Oxford University Press, London, 1967, P.89.

٧١) تشمل هذه المحافظات على : روستوك ، شورين ، نيوبراندنبرج ، بوتسدام ، فرانكفورت داودرا ، كوتبس ، ماجدبرج ، هال ، ارفورت ، جيرا ، سوهل ، درسدن ، ليبزج ، كارل ماركس ستارت (سابقاً شيمنتر) فضلاً عما يعرف باسم (القطاع الحر) من برلين وتتكون في هذه المحافظات من (٢١٥) مقاطعة ، للتفصيل ينظر :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Robert Browdwer, The origins of Soviet-American Diplomacy, New York: Princeton University press, 1953, P.167-170.

72) David J. Dallin, Soviet Foreign Policy After Stalin, J.B. Lippincott Company, Philadelphia, 196, P.216-217.

٧٣) أعلن الاتحاد السوفيتي في ٢٥ آذار ١٩٥٤ إن ألمانيا الشرقية دولة ذات سيادة، ولكنه أوضح إن القوات السوفيتية ستبقى لأسباب تتعلق بالأمن، ولتنفيذ الالتزامات التي اتفق عليها في بوتسدام ١٩٤٥. وبمقتضى اتفاقية أيلول سنة ١٩٥٥، عندما ألغيت اللجنة العليا السوفيتية التي حلت محل لجنة الرقابة قبل ذلك بعامين وتحولت إلى سفارة استكملت ألمانيا الشرقية سيادتها كاملة. للتفصيل ينظر :

D.F. Fleming, the Cold War and Its Origins 1917-1960, Vol.1, Doubleday Company. Inc, New York, 1961, P.505.

٧٤) بالرغم من ذلك النص على السرية في الدستور فقد قررت الجبهة التي شكلها الشيوعيون من مجموعة من الأحزاب في ١٥ تشرين الأول ١٩٥٠ أن تعد قائمة من مرشحي الجبهة ، وقد قسمت هذه القائمة مقاعد البرلمان على النحو التالي : ((حزب الوحدة الاشتراكي (SED)) ٢٥% بالمائة من المقاعد ، الحزب الحر الديمقراطي (LDP) والاتحاد المسيحي الديمقراطي (CDU) ١٥% من المقاعد لكل منهما ،الحزب القومي الديمقراطي (NDP) وحزب الفلاحين الديمقراطي (DBD) ويسيطر عليهما الشيوعيون كل منهما ٧,٥% من المقاعد والمنظمات الجماهيرية الشيوعية الـ ٣٠% الباقية ومن ثم فقد اتيح للشيوعيين أن يسيطروا بهذه الطريقة على٧٠% من المقاعد في الواقع . للتفصيل ينظر :

Wilfrid Knapp, A History of War and peace 1939-1965, Oxford University Press, London, 1967, P.89-90.

75) Vincent H. Malmstrom, Geography of Europe a Regional Analysis, Prentice Hall.Inc, Michigan, 1971, P.103.

76) Company Caxton, The New Caxton Encyclopedia, Vol.8, London, 1977, P.2683.

77) F.E. Jan Hamilton, Spatial perspectives on Industrial Organization and Decision-Making, John Wiley & Sons, London, 1974, P.261-262.

78) David J. Dallin, op.cit, P.216-218.

٧٩) ألغي رسمياً بقانون في ٨ كانون الأول ١٩٥٨ ، للتفصيل ينظر :

Alexander Skorodumov, the Soviet Army, Translated by Vladimir Talmy, First Edition, Progress Publishers, Moscow, 1971, P.151-153.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

80) Henry W., Ehrmann, Democracy in a, Changing Society, Pall, Mall Press, London, 1965, P.118-123.

81) Robert J. Donovan, Tumultuous Years-the Presidency of Harry S. Truman 1949-1953, W.W. Norton & Company, New York, 1982, P.41.

٨٢) على أثر انتخابات ١٩٥٠ ، ونزولاً على رغبة حزب الوحدة الاشتراكي ، زيد عدد الوزراء بقانون أصدره مجلس الشعب في جلسته التأسيسية في ٨ تشرين الثاني ،

Charles S.maier, The Cold War in Europe, Markus Wiener Publishing. Inc, New York, 1991, P290-291.

83) G. D.H. Cole, trade Unionism, George Allen & Unwin. Ltd, London, 1953, P.146-147.

84) Koppel S. Pinson, op.cit, P.543.

85) L.A. Puntila, the Political History of Finland 1809-1966, Tr. David Milier, 2.Ed, The Otava Publishing Co., Helsinki, 1975, P.203-205.

86) John Barron, K.G.B., Hodder and Stoughton, London, 1974, P.308.

٨٧) التدريب العادي للقضاة هو الدراسة الجامعية لمدة ٤ سنوات للتفصيل ينظر :

M. Kukanop, N.A.T.O. Heart to World Peace, Tr. David Fiddon, Progress Publishers, Moscow, 1971, P.17.

٨٨) في كانون الثاني ١٩٥١ على سبيل المثال كان ٦٩٥ قاضياً من ١١٦٠ أي ٦٠% منهم كانوا قضاة شعب و٢٨٤ مدعي عام من بين ٣٤٥ . أي ٨٢,٣% . مدعين شعبيين. فمعظم القضاة والمدعين العموميين وسائر العاملين في سلك القضاء من هذا النوع. للتفصيل ينظر:

Alexander Skorodumov, op.cit, P.152-153.

89) Roman Szporluk, The Influences of East Europe on the Soviet West on the U.S.S.R., Praeger Publishers, New York 1976, P.1-10.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com